



18، (3)، رجب،

1446

January, 2025

اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

Al-Ahsa Urban Inhabitants' Tendency for Housing in their Farms inside the Urban Area

جواهر بنت محمد بن هتلان الهتلان 

قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، الهفوف، المملكة العربية السعودية

Abstract

This paper addressed the reality of agricultural urban housing for a sample of inhabitants who adopted their farms as permanent housing, in the cities of Al-Ahsa, through a field study utilizing the methods of personal interview and questionnaire as two means for identifying the motives that led to their tendency for housing in their farms, and aiming to observe the reality of housing and inhabitants' tendencies and desires towards it. This study implemented a historical, behavioral, and descriptive approach, which aided in analyzing the data pertinent to the phenomena under investigation, the descriptive and quantitative methods, and spatial visualization and maps of the study area as well as illustrative graphs. The study concluded that the standard of living was a chief reason for the study sample members for opting to live in their agricultural properties, which reached the percentage of (76.90%), and that the choice of and tendency for housing followed the years of implementing the five-year plans after the year 1390 AH.

Keywords: Al-Ahsa metropolis, Agricultural urban housing, Urban area, Urban cluster.

الملخص

عالجت هذه الدراسة واقع السكن الحضري الزراعي لعينة من السكان اختارت مزارعها سكنًا دائمًا لها، بمدن حاضرة الأحساء (القفوف، والمبرز)، وذلك عبر الدراسة الميدانية التي اتخذت من أسلوب المقابلة الشخصية ونموذج الاستبيان وسيلة في الوقوف على الأسباب التي أدت إلى اتجاههم نحو السكن في مزارعهم، كما هدفت الدراسة إلى رصد الواقع السكني واتجاهات السكان ورغبتهم نحو ذلك. استعانت هذه الدراسة بالمنهج التاريخي، والسلوكي، والوصفي الذي ساعد في تحليل البيانات الخاصة بالظواهر المدروسة، والأساليب الكمية الوصفية، والمرئية الفضائية لمنطقة الدراسة والخرائط والأشكال البيانية، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى المعيشي كان سببًا رئيسًا في اختيار عينة الدراسة، وكذلك السكن ضمن ممتلكاتها الزراعية، وقد بلغت نسبتها (76.90%)، كما أن اختيار السكن والتوجه له أعقب سنوات تنفيذ الخطط الخمسية بعد عام 1390هـ، وأوصت الدراسة بضرورة إحداث التوازن بالسكن الزراعي وإمكانية مدها بالخدمات والحفاظ على الأراضي الزراعية من التعدي.

الكلمات المفتاحية: حاضرة الأحساء، السكن الحضري الزراعي، النطاق العمراني، الكتلة العمرانية.

الإحالة APA Citation:

الهتلان، جواهر. (2025). اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني. مجلة العلوم العربية والإنسانية، 18، (3)، 40-81.

استلم في: 16-09-1445 / قُبل في: 16-11-1445 / نُشر في: 29-07-1446

Received on: 26-03-2024/Accepted on: 24-05-2024/Published on: 29-01-2025



1. المقدمة

تتميز مدينتنا (الهفوف، والمبرز) بوجود الرقعة الزراعية بكتلتها العمرانية، كما تتميز محافظة الأحساء بوجود الأراضي الصالحة للزراعة فيها، وكذلك شهرتها بالزراعة، واحتوائها على النمط العمراني الريفي والحضري بين أراضيها، وفي ظل اتجاه شريحة كبيرة من السُكّان في المملكة للسكن في المدن بخاصة بعد تنفيذ الخطط الخمسية، وساعد في ذلك وجود العديد من المميزات الجاذبة للهجرة من الريف للمدن، في حين فضلت بعض الأسر الحضرية السكن بمزارعها كمظهر عمري جديد يشق وجوده بين المظاهر العمرانية السائدة، فالمتعارف عليه أن تُخصّص الأراضي الزراعية لممارسة النشاط الزراعي وإن امتزجت به أنماط ترفيهية خاصة أو عامة مثل الاستراحات إلا أنها تبقى للإنتاج الزراعي الذاتي والمسوق منه بشكل بسيط، علاوة على قضاء أوقات الفراغ والترويح في مختلف أوقات السنة.

ومع بدء الخطط الخمسية وتنفيذها ارتأت عينة من أفراد المجتمع بحاضرة الأحساء باختيار مزارعهم خيارًا مناسبًا لهم للسكن فيه، وبظل التجارب الرائدة في المناطق الجغرافية المتباينة بالعادات والتقاليد والظروف، فعلى الصعيد الأوروبي اختير الريف مقرًا للسكن من قِبَل سُكّان المدينة بالهجرة من الريف للمدن عدا أن هذه الدراسة لا تتطابق مع ما هو قائم بالريف في مختلف دول العالم لكون الاختيار جاء منصّبًا على المزارع الواقعة في النطاق العمراني لمدينتي (الهفوف، والمبرز) وليس القرى التي تتبع المدينتين أو القرى التي تبسط نفوذها بالواحة في الأحساء.

2. الإجراءات المنهجية

1.2. مشكلة الدراسة

تظهر قيمة الدراسة في تحديد الأسباب والمبررات التي استدعت فئة من السُكّان بمدن حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعها، في ظل وجود المساكن القائمة على امتداد واسع من مدن الدراسة، كما أن المشاهد لذلك المظهر العمراني الذي اتخذته بعض الفئات السُكّانية قد ينطوي على التغيير في استخدامات الأرض القائمة واستبدال وظيفة بوظيفة أخرى؛ لا سيما أنها تُعنى بالاستخدام الزراعي بالدرجة الأولى، كما تستدعي -أيضًا- الوقوف على الاتجاهات الداعية والرامية من قِبَل السُكّان للعيش والسكن بما منفردين عن الآخرين، ويتبلور محور هذه الدراسة في الوقوف على خصائص هذه المساكن، وسُكّانها ومدى إرفاقها بالخدمات المتوفرة، والمسافة التي يتم اقتطاعها من المسكن الحضري الزراعي لأي خدمة يرغبون بالحصول عليها.

2.2 حدود الدراسة

تُعنى هذه الدراسة بدراسة الأراضي الزراعية التي تضمنت ممتلكات السُكّان (عينة الدراسة)، تتضح في (شكل 1)، وقد تم اتخاذ جزء من مساحتها للسكن داخل النطاق العمراني لمدينتي الهفوف والمبرز بما يعرف بحاضرة الأحساء، والتي تقع على حدود طريق الملك عبد الله الدائري، وطريق الأمير محمد بن عبد العزيز، ومزارع خط قطر

(الخليج)، وحدود واحة السيففة التي تلاحمت بالنطاق العمراني للهفوف، ومزارع (البحيرية) طريق الملك فهد، وطريق الملك عبد العزيز بنخيل ومزارع أم خريسان، عند طريق الأمير عبد الله بن جلوي عند عين مرجان بمدينة المبرز، بينما حدودها الزمانية للدراسة الميدانية كانت ما بين الأعوام (1443-1445).

3.2 أهداف الدراسة

- معرفة أسباب اتخاذ بعض الأسر السكن داخل المزارع بدلاً من الأحياء السكنية القائمة.
- رصد واقع هذا النوع من السكن داخل الممتلكات الزراعية بمدينتي (الهفوف، والمبرز).
- الكشف عن مستقبل الوظيفة الزراعية في ظل هذه التغيرات التي تكتنف الاتجاه نحو هذا السكن.
- الوقوف على خلفيات السكن القديم ودوره في اتجاه السُّكان نحو السكن الحضري الزراعي الحالي.

4.2 تساؤلات الدراسة

- ما خصائص سُكان عينة الدراسة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية؟
- ما أسباب اختيار السُّكان هذا النوع من السكن؟
- ما مستقبل الأراضي الزراعية في ضوء هذه التغيرات؟
- هل السكن القديم كان سبباً رئيساً في اختيار السكن الحضري الزراعي؟

5.2 مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على عينة من السُّكان التي اتخذت مزارعها سكنًا دائمًا لها وشمل هذا المجتمع 52 أسرة من أسر مدن حاضرة الأحساء (الهفوف، والمبرز)، تم اختيارها عن طريق العينة العمدية لدى مجموعة من السُّكان يتشابهون في اتجاههم النوعي لنمط معين للسكن، وقد تم زيارتهم وإجراء المقابلات معهم والوقوف على هذا الاتجاه الخاص بهم. شملت تواريخ الزيارة الميدانية لأسر عينة الدراسة ما بين خلال شهر ذي الحجة من عام (1443)، وشهري ذي الحجة؛ ومحرم من عام (1444)، وشهري رجب وشعبان من عام (1445)، ومن أهم المشكلات التي واكبت الدراسة الميدانية وجود التحفظات عند بعض أفراد العينة بما يخص طبيعة حياتهم ضمن مسكنهم الحضري داخل المزرعة، ومن محاور متغيرات الدراسة، تمثلت المتغيرات المسقط على مجتمع الدراسة في النقاط الآتية:

- ملكية المسكن وعمره ومساحته.
- حالة المسكن من حيث صلاحيته للسكن (جيدة، أو مقبولة؛ أو سيئة).
- المرافق والخدمات المتوفرة في المسكن.
- المحاصيل الزراعية المضمنة للأراضي الزراعية.

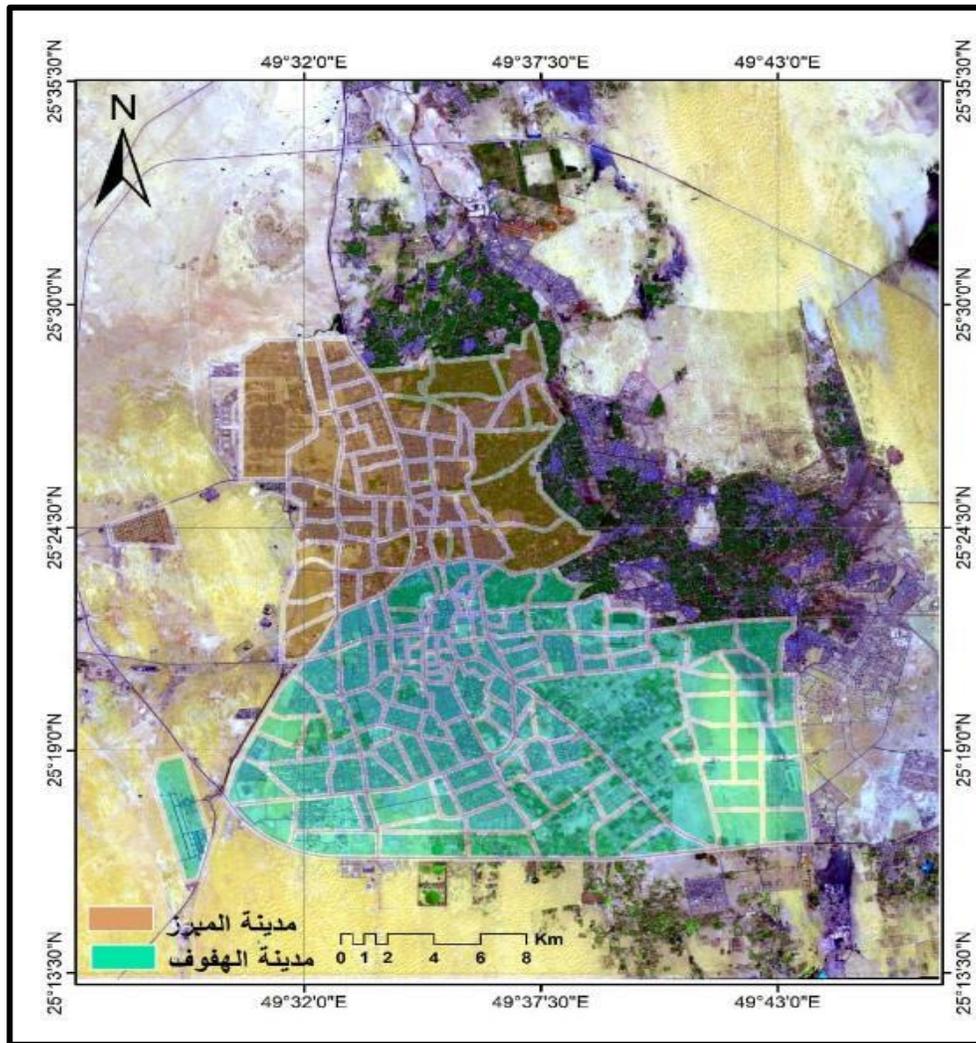
6.2 منهج الدراسة

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

استندت هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية التي يؤصلها المنهج التاريخي في تتبع نشأة المساكن الحضرية التي اتخذت من الأراضي الزراعية مواضع لها، كذلك المنهج السلوكي الذي يركز على صناعة القرار، لا سيما التي تتعلق بالهجرة إلى المدن من خلال الاختيار بين الأنماط المكانية المتمثلة بالحركة (مصيلحي، 1994)، والمنهج الوصفي الذي يعزز من آلية تحليل البيانات للظواهر المدروسة، كما استخدمت هذه الدراسة مجموعة من الحزم والأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل بيانات الدراسة، وذلك بالاستعانة بمعاملات الارتباط ل (بيرسون وسبيرمان ومربع كاي)، وارتبطت المناهج والأساليب المساندة له بدراسة ميدانية عن طريق إجراء المقابلات الشخصية مع أرباب الأسر بمزارعها، بالإضافة إلى استخراج الخرائط ببرنامج (الأرك ماب، والمرئية الفضائية) من القمر الصناعي Sentinel.

شكل (1)

حدود منطقة الدراسة لحاضرة الهفوف والمبرز



المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على المرئية الفضائية للقمر Sentinel الملتقطة في 6 إبريل 2024م.

7.2 الدراسات السابقة

معظم الدراسات الجغرافية التي تزخر بها الأوعية العلمية كتبت عن موضوعات حول السكن العشوائي وإشكاليات السكن وعقباته اللاحقة، وكذلك عن مقومات التنمية الزراعية في بعض الواحات بالمدن العربية، ولم توجد دراسة تتقاطع خطوطها العريضة نحو السكن بالمرزعة من قبل مُلاك تلك المزارع، ومن ثم قد تعد هذه الدراسة هي الأولى في نوعها حسب ما تم البحث والاطلاع عليه من دراسات وقوائم البيلوغرافيات، إذ تسلط هذه الدراسة الضوء على اتجاهات السُّكان لانتخاذ مزارعهم للسكن الدائم داخل النطاق العمراني للمدينة، ويمكن الإشارة إلى بعض الدراسات التي عالجت موضوعات عن السكن مغايرة ومنها دراسة حسن (2016) عن تغير خصائص المساكن الريفية بمناطق الاستصلاح الزراعي بشمال غربي دلتا النيل، ودارسة هايدي وعبير (2016) التي تناولت أثر التعدي العمراني على الأرض الزراعية دراسة لحالة المدن الزراعية بدلًا من المدن المصرية، ودراسة خضير (2013) عن الآثار البيئية للتوسع العمراني على استعمالات الأرض بمدينة بغداد، كما درس الحشاني (2020) العمران الريفي على طريق برقة إفريقية خلال العصر الإسلامي قراءة في المفاهيم والوظائف، إضافة إلى دراسة العمير والحضري (2014) عن التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء أسباب ومؤشرات، وقد استعرضت دراستهما وضع المزارع وتفتت الحيازات الزراعية والملكيات إثر تأثرها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، عدا أنها لم تستعرض واقع السكن فيها، إذ يركز موضوع هذه الدراسة على ذلك، كما استعرضت دراسة المضيان (2011) أنماط السكن العشوائي في مدينة بريدة بتسليط الضوء على السكن في المزارع، والتوسع في المساكن داخل المرزعة لأفراد الأسرة الواحدة بشكل عشوائي في محيط مدينة بريدة، بعكس دراسة الأحساء التي اتخذ الساكنون السكن في مزارعهم بصورة أقرب للنظامية وداخل حدود نطاقهم العمراني للحاضرة.

8.2 الأبعاد الجغرافية للنظريات والنماذج

تعد النظريات والنماذج في الدراسات الحضرية جسرًا لفهم واقع المدن واستلهاهم الواقع التوزيعي للظواهر والملامح الجغرافية المرتبطة بها، وتكاد نظريتنا القطاعات والدوائر المركزية تتقاطع مع واقع الأملاك الزراعية للسكن الحضري بمنطقة الدراسة، فعلى سبيل المثال تعد نظرية القطاعات لهومر هويت (Homer Hoyt) التي تنص على تطور المدينة بشكل قطاعات منها المناطق الأكثر جاذبية والتي تتنوع فيها العديد من الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نظرية بيرجس (Burgess) بما يخص نمو المدينة نحو الخارج على شكل سلسلة من الحلقات الدائرية تبدأ من منطقة الأعمال المركزية، ومن ثم المنطقة الانتقالية التي تضم المناطق الصناعية، وتليها مساكن الطبقة العاملة ثم الأشد تواضعًا وتليها المنطقة الرابعة للمنازل الأكثر سعة (الوليبي، 2011).

يدور مفهوم نظرية القطاعات - في حالة تم منع التوسع العمراني - ناحية الأراضي الزراعية في وضع يسمح بتكوين منطقة تنخفض فيها الإيجارات، بشكل حزام بحيث تكون واقعة بين الكتلة العمرانية والأراضي الزراعية المراد حمايتها من التوسع على حسابها أو التعدي عليها، وعلى أثر ذلك تخلو هذه المنطقة من الخدمات المدفوعة الأجر وكذلك

الخدمات الحكومية نظرًا لوجود الخلل في الكثافة السكانية التي تسمح بانطباق معايير تقديم هذه الخدمات للسكان الساكنين في هذه المنطقة المختارة.

أما ما يختص بنظرية بيرجس فهي تعطي تصورًا لكيفية تسلسل المباني الحضرية في شكل حلقات متتابعة، تتوزع فيها المباني ذات الدخل العالية في مساحة واسعة وكبيرة، وتندرج إلى المساكن لأصحاب الدخل المتوسطة، وصولًا للمساكن التي يسكنها ذوي الدخل المحدود في سلسلة متتابعة من المركز نحو الأطراف، في حين تتميز المساكن الواسعة بصورة من نمط المساكن الحدائقية التي تتميز بوجود الحدائق والمساحات الخضراء التي تركز حولها.

9.2 المصطلحات والمفاهيم الرئيسة

-**المسكن الزراعي**: يقصد به المسكن داخل المزرعة، يجمع أشكالًا وصورًا متعددة تجمع بين السكن والمرافق الأخرى، وتمارس فيها حرفة الزراعة كوظيفة رئيسة، ولا يتخذ المزارع سكنًا له بشكل دائم.

-**المسكن الزراعي الحضري**: يقصد به من المساكن التي شيدت ضمن الرقعة الزراعية للإقامة الدائمة واتخذت الزراعة نشاطًا ثانويًا.

-**النطاق العمراني**: عبارة عن الحدود النظامية المحددة بالمساحة والاتجاهات، التي تضبط حركة التوسع العمراني بالمدينة، وتضم البنية التحتية والمرافق الخدمية.

-**الوظيفة الزراعية**: الوظيفة التي تمارس ضمن حدود الحياة الزراعية الخاصة بممارسة النشاط الزراعي، من حرث الأرض، وزراعتها، وحصد المحاصيل وجنيها.

-**الأحياء الحضرية**: هي المجاورة السكنية القائمة ضمن الكتلة العمرانية المخصصة للبناء.

-**الحاضرة**: هي المدينة الكبيرة أو العاصمة، وبسبب التلاحم الحضري بين كل من مدينتي (الهفوف، والمبرز) مكونة نطاق عمراني واحد عُرف بحاضرة الأحساء (الطاهر، 2008)، وقد تم جمعهما في غالب الإحصاءات السنوية تحت مسمى واحد منذ تعداد (2010/1431) لتعداد السكان والمساكن.

3. التحليل والمناقشة

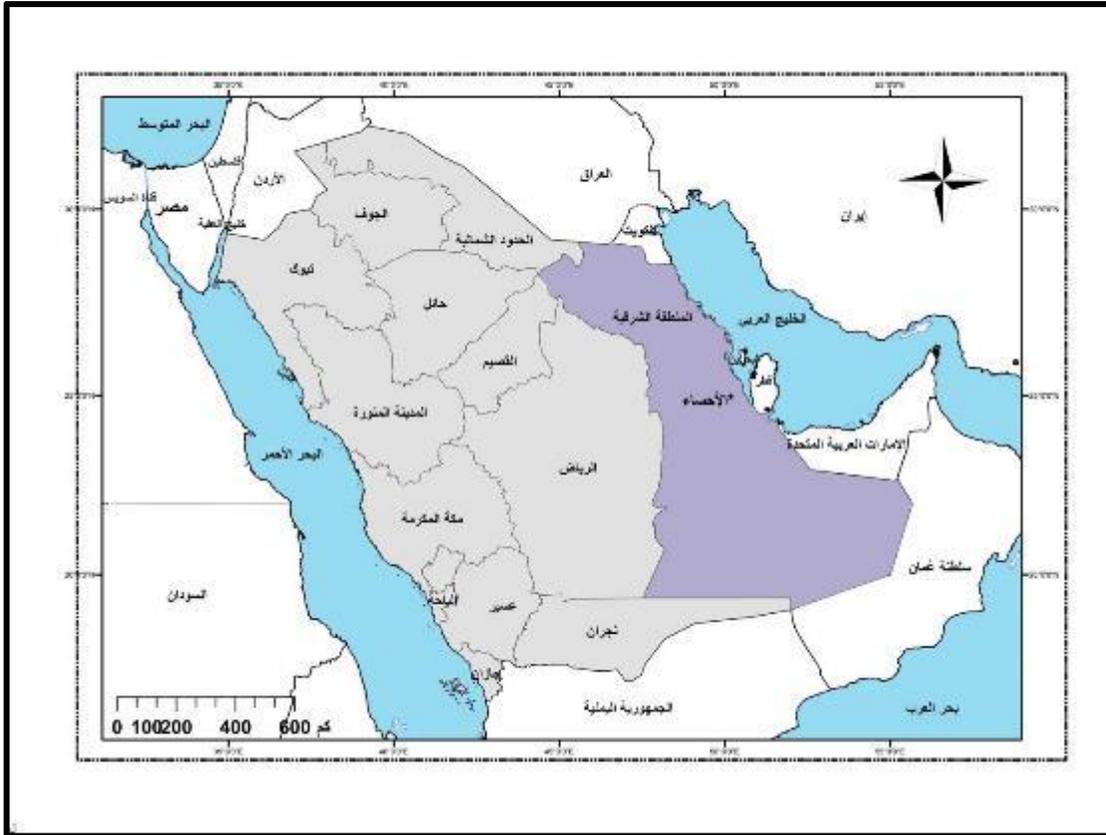
1.3 منطقة الدراسة

تقع محافظة الأحساء في الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة العربية السعودية، وتقع ضمن حدود المنطقة الشرقية التي تتبع إمارة الدمام وتعد المحافظة أكبر المحافظات مساحة، إذ تبلغ (375.000 كم²)، وتمثل (69%) من مساحة المنطقة الشرقية، (شكل 2)، وتحتوي الأحساء على (10) مدن تتبع الواحة ست منها (الهفوف والمبرز والعيون والجفر وجواثا والعمران) ومنها ما هو ملحق بالمحافظة بيرين والعقير والبطحاء وسلوى، (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1434)، تشكل مدينتي (الهفوف، والمبرز) حاضرتها، وتعد الهفوف عاصمتها الإدارية، وتأتي مدينة المبرز ثاني المدن الرئيسة بمحافظة الأحساء، وتكاد تكون توءمها بما نالته من حظوة وافرة من مقاصد التنمية وتركز الخدمات فيها.

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

شكل (2)

موقع محافظة الأحساء بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية



المصدر: عمل الباحثة استناداً على خرائط أطلس المملكة العربية السعودية (1419)، وتم استخراجها بواسطة برنامج نظم المعلومات الجغرافية.

2.3 واقع السكن الحضري بحاضرة الأحساء

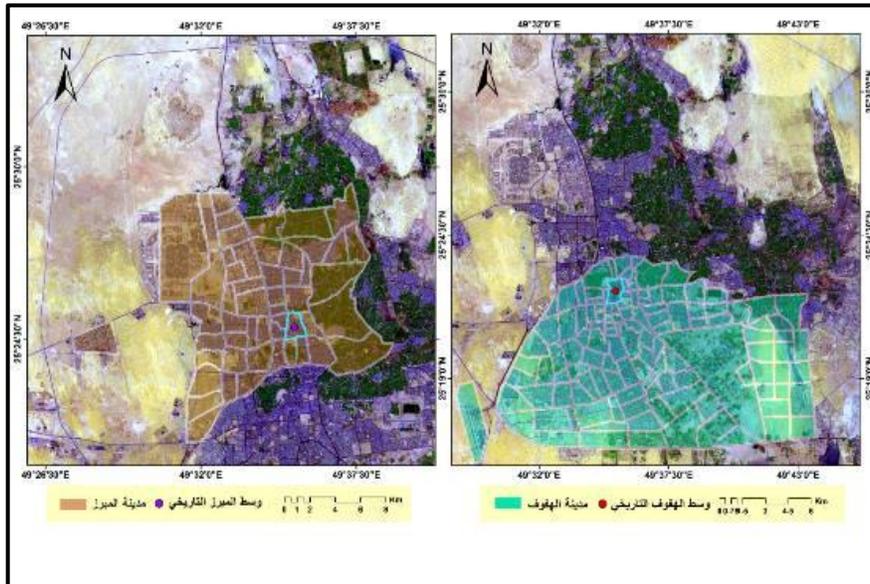
يقع مركز مدينة المبرز إلى الشمال من مدينة الهفوف بنحو (3كم)، (شكل 3) واشتق اسمها المبرز من التبرز، بما يقصد به الرحلة الخادعة أو الاستراحة من قِبَل المسافرين قبل مواصلة السفر الطويل (عيسى، 1413)، وذكر في سبب تسمية مدينة المبرز بالأحساء لبروز الحجاج إليها واجتماعهم فيها في الزمان الأول (الأنصاري، 1959) وفي الوقت الحالي مع شق الطرق وإنشاء الكباري وبناء الجسور التحمت مدينة المبرز بالهفوف وأصبحتا نطاقاً عمرانياً واحداً، فإلى الجنوب من مدينة المبرز تقع مدينة الهفوف والتي تعد- كما تقدم ذكره- العاصمة الإدارية لمحافظة الأحساء، ولها تاريخها العريق وحيزها الجغرافي المتميز، وسميت بهذا الاسم كناية بمن هبّت الريح أي شُمع صوتها (العبيد، 1426)، كما أن اتجاهات التوسع العمراني لكنتا المدينتين حدته بعض من الحدود سواء كانت زراعية، أو بشرية كمخصصات الحرس الوطني وشركة أرامكو وخط السكة الحديدية الذي يربط الأحساء بالعاصمة الرياض، ويمر بمدينة بقيق وصولاً إلى مدينة الدمام.

وتتفاوت المساحات السكنية بمدن الحاضرة، فهناك مبانٍ لا تتجاوز مساحتها (150-250م²) في الأحياء القديمة بالمدينتين لا سيما التي شهدت نشأتها الأولى، وفي المقابل مبانٍ تجاوزت أكثر من (800م²) بعد خطط التنمية، في عموم الأحياء السكنية على مستوى المدينتين، وسيأتي التفصيل تباعاً في الأسطر التالية للأراضي المخصصة للزراعة والأخرى المهيأة للسكن بحسب ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية.

ودلت الصور الجوية والفضائية الملتقطة للمحافظة على تركيز الأراضي الزراعية على مساحات واسعة منها، ومع تنفيذ الخطط الخمسية التنموية دخلت مساحات في عداد التنمية وحُصصت بعض منها للسكن بعد تخطيطها؛ حيث إنَّها توسعت أفقياً على حساب الأراضي المحيطة بها، وكان لظروف الموضع الأثر البارز في توجيه التوسع وتحديد نسبته (العمير، 1420)، وظلت تحيط بأطراف مدن الدراسة خاصة الهفوف أراضٍ زراعية قائمة ومملوكة لأصحابها غُلب عليها الاستخدام الزراعي، وبعد دخولها في النطاق العمراني رغب مُلاك تلك الأراضي الزراعية في جمع بين وظيفتي السكن والزراعة كاتجاه حديث لذلك نجد -بعد مرور الزمن- اختلاطاً بين الأنماط الوظيفية والخدمية كالسكنية والزراعية (Roberts, 1977)، ومن بوادر المقابلات الشخصية لأفراد عينة الدراسة تبين أن اتجاههم للسكن بالمزرعة حديث في تاريخه، كما أنهم بالسابق كانوا يعودون للأحياء السكنية القائمة التي خرجوا منها، ثم فضلوا اختيار السكن بمزارعهم المملوكة لهم بدلاً من ممتلكاتهم السكنية في الأحياء القائمة.

شكل (3)

الموقع الجغرافي لحاضرة الأحساء ومركزيّ المدينتين الهفوف والمبرز



المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على المرئية الفضائية للقمر Sentinel الملتقطة في 6 إبريل 2024م.

3.3 واقع السكن في المزارع بحاضرة الأحساء

لكل مجتمع تقاليده وعاداته في السكن إذ يميل بعض السُكان للسكن في مجموعات سكنية تصلها ببعضها رابطة قرابة، وقد عُرف عن سُكان الأحساء منذ القدم ترابطهم الأسري واجتماع الأسرة الواحدة تحت سقف واحد، أي يضم المسكن أسرة ممتدة، ومع تنفيذ الخطط الخمسية بعد عام (1390) ظهرت ظروف عديدة تطلب معها الاستقلال بالسكن بعيداً عن الأسرة، لكون المسكن الذي يضم كافة أفرادهِ أصبح ميراثاً، ومما يتطلب مع ذلك الرغبة في أمرين إما الخروج عن بيت الأسرة الكبيرة، وإما الاستمرار معهم في قطعة من الأرض تُعد للسكن، ومع تعدد الخيارات فثمة فئة من السُكان رغبت بالعيش -اختياراً- بمزرعتها التي تعود أصولها للملكيتها بنسبة (28.85%)، وإما عن طريق الميراث بنسبة (48.07%)، أو الهبة بنسبة (5.76%)، أو الإيجار بنسبة ضئيلة (2.20%)، أو الوقف بنسبة (15.12%)، ودلت الدراسات السابقة أن السكن بمحيط الأسرة يغلب عليه الروابط الوثيقة (De Bilj, 1986).

جدول (1)

الخصائص السكنية لعينة السكن الحضري بمنطقة الدراسة لعام 1445

مُلكية السكن	العدد	%	نوع المسكن	العدد	%
ملك	25	28.85	قصر	7	13.48
ميراث	15	48.07	فيلا	35	67.30
هبة	3	5.76	شاليه	4	7.70
وقف	5	15.12	ملحق	3	5.76
إيجار	4	2.20	أخرى	3	5.76
الإجمالي	52	100	الإجمالي	52	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29)

يتضح من الجدول (1) السابق نوع المسكن بمنطقة الدراسة؛ وبموجب -أيضاً- المستوى المعيشي الذي يمتاز به مُلاك تلك المزارع وساكنوها، إذ تدرجت من السكن في طراز الفيلا الحديثة داخل محيط المزرعة بنسبة (67.30%)، وبشكل قصور بنسبة (13.48%) خاصة للمزارع التي تجاوزت مساحتها أكثر من (10000م²)، بينما للمساكن الزراعية التي اتخذت النمط الحديث في بناء مسكنها على هيئة (شاليه) بنسبة (7.70%)، والتي كان مسكنها أشبه بالملحق الذي يُلحق للمزرعة؛ إذ تكون المزرعة مملوكة لأصحابها ويرغبون في إدارة أعمال المزرعة أو يساعدهم على إدارة شؤونها عدد من الأسر المنخفضة في دخلها؛ ومن ثم تم الإيعاز لهم بالسكن في هذا الملحق بنسبة (5.76%)، وهناك مزارع جمعت بين صورتين من المباني في هيئة استراحات يتم تأجير جزء منها، والآخر مهياً للسكن لها، وأخرى ظل مسكنها شبيهاً للبيت الشعبي القديم الذي يحتاج من فترة لأخرى لصيانة دورية وبنسبة (5.76%).

4.3 الحيز الزراعي والسكني في المزرعة

لم يكن قبل البدء بخطط التنمية أو حتى في أيام حكم الدولة العثمانية للأحساء من يعيش داخل مزرعته، لاسيما مع شطف الرزق وظلف الحال وتواضع المستوى المعيشي وقلة الأمان آنذاك الذي لم يهيئ فكرة السكن داخل أسوار المزرعة، فحينها كانت مزارع الأحساء لا تحدها أسوار وإن كانت تضم عششًا وأعراشًا من سعف النخيل تقي المزارع من أشعة الشمس، إلا أنها لم تكن مهياًة للسكن لاسيما المزارع التي تجاور (الهفوف، والمبرز).

لقد انبثق الاتجاه للسكن في المزارع خلال الثلاثة والأربعين عامًا الماضية، خاصة مع تزايد عوائد البترول ورغبة الكثير من سُكان الأحياء القديمة -ممن يمتلكون مزارعًا- كالصالحية، والكوت، والرفعة، والنعائل في السكن بمدن: الهفوف، والحزم، والسياسب، والمقابل بمدينة المبرز مغادرتها للأحياء الجديدة التي ظهرت بعد تنفيذ الخطط الخمسية، فمن بين نتائج العينة لنموذج الاستبيان اتضح أن (28.84%) توجهوا للسكن بمزارعهم ما بين الأعوام (1401-1420)، و(71.15%) اختاروا السكن في مزارعهم بالأعوام التي تلت تلك التي بين (1421-1443)، ولم تسجل العينة إشارة قبل هذه التواريخ فيما بين (1380-1400)، كما أن البناء الفعلي للمساكن في أرض المزرعة تم بشكل مباشر بعد عام (1390).

وتفاوتت -أيضًا- مساحات المزارع في عموم عينة الدراسة، ويظهر أن عاملي المستوى المعيشي والدخل كانا عاملين رئيسيين في التأثير على المساحة الإجمالية للمزرعة، فهناك مزارع بلغت مساحتها الإجمالية بحدود (20000م²)، وأخرى بلغت مساحة أقل (900م²) ومساحتها السكنية لا تكاد تتجاوز (400م²)، ويعزى ذلك لوجود أمرين من الأسباب الداعية للسكن بالمزرعة إما أن يكون سببها اختياريًا؛ وإما أن يكون سببًا إجباريًا، وفيما يخص الأسباب الإجبارية التي أُجبر عليها بالسكن في المزرعة يرجع إلى انخفاض الدخل والذي يهيئ دفع إيجار نصف سنوي أو شهري للسكن في الأحياء الحضرية القائمة بمدن الدراسة؛ مما جعل البعض منهم يُجبر على السكن في المزرعة، ويكون شكل مسكنه أقرب للبيت الشعبي أو الملحق بحسب ما تستدعيه ظروفه للسكن فيها.

ويتضح من الجدول (2) التباين الفعلي بين المساحة المزروعة التي خصصت لزراعة المحاصيل، والأخرى السكنية التي خصصت للسكن داخل المزرعة، إذ بلغت الأخيرة النصيب الأعلى من إجمالي المساحات (73.07%) لأكثر من (10000م²)، وتزيد بحسب المساحة الإجمالية للمزرعة. فمنهم من ضمن أراضيهم الزراعية وفقًا، وتزرع فيها الورقيات الخضراء، ومنهم من جعلها تجارة رائجة من المحاصيل المزروعة عنده كالبرسيم، والأعلاف، والمحاصيل الموسمية من الحمضيات، والتين، والبنجر.

جدول (2)

التوزيع العددي والنسبي للمساحات الملحقة بالسكن الحضري الزراعي لعام 1445

المساحة الزراعية/ م ²	%	المساحة المبنية السكنية/ م ²	%	المساحة الإجمالية للمزرعة/ م ²	%
200	1.92	200	3.85	5000	11.53
300	5.76	300	7.70	10000	19.23
400	3.85	400	11.53	15000	34.61
أكثر من 600	15.40	أكثر من 600	67.30	20000	23.07
أخرى	73.07	أخرى	9.61	أخرى	11.53
الإجمالي	100	الإجمالي	100	الإجمالي	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

وفيما يخص السكنية فقد رصد الجدول (2) التباين في المساحات المهيأة للسكن فيما بين أكثر من (600م²) إلى (67.30%)، وكذلك لمن تتجاوز (900م²) في النسبة الأخرى إلى ما يصل نحو (9.61%)، لاسيما أن هناك مزارعاً زاد فيها عدد الغرف عن (8) غرف، ويُعزى ذلك إلى تخصيص جزء من الغرف للضيوف القادمين من خارج الأحساء، وعلى وجه خاص من دول الخليج كأبي ظبي، وقطر، والكويت؛ ممن تجمعهم بملاك المزارع صلة قرابة من الدرجة الأولى، وعلى وجه الدقة فهناك ضوابط وتشريعات تفرضها وزارة الزراعة على المزارعين أو الملاك بما يخص التعدي على الأراضي الزراعية في الوقت الحالي؛ وقد تفرض بعض الجهات المعنية في المدن قيوداً في البناء بالأراضي الزراعية (Leong, 1997)، إلا أن هناك من يرى أن له الأحقية في التصرف في أملاكه ضمن المزرعة، إضافة إلى أن هناك جزءاً من عينة الدراسة لهم مسكنهم الصيفي في مزرعتهم بالأحساء وإقامتهم الدائمة في أبي ظبي، واتخذوا من مزارعهم مصيفاً في فصل الصيف، وفي الوقت الحالي، آلت تلك الأملاك لورثتهم الذين جعلوها مسكناً دائماً لهم.

ومما دلت عليه نتائج الدراسة الميدانية -أيضاً- تفاوت المساحة الإجمالية للمزارع عينة الدراسة؛ خاصة وإنها تجمع على اعتبارها المرافق الملحقة بالمزرعة، وكذلك المساحة الجامعة بين السكن والزراعة للمحاصيل بمختلف أنواعها، إضافة إلى أن هناك أسراً معروفة وعريقة ومشهود لها بالتجارة تتجاوز لديهم المساحة الإجمالية على نحو (30000م²) بنسبة بلغت (11.53%)، تمارس فيها زراعة النخيل، كما يعد مستواها المعيشي انعكاساً واضحاً على ظروفها، إضافة إلى أن تلك الأسر تتفرع منها أصول عديدة من الورثة الذين لهم نصيب من المساحة المترامية الأطراف بالمزرعة؛ مما تطلب

منه الرغبة بالإبقاء عليها كما كانت على أيام وجود المالك الرئيس لها، شريطة أن ينالهم المتحصل من المحاصيل الزراعية، وكذلك السكن في ربوعها لمن هم خارج الأحساء في حالة زيارتهم لها بإقامتهم الصيفية فيها.

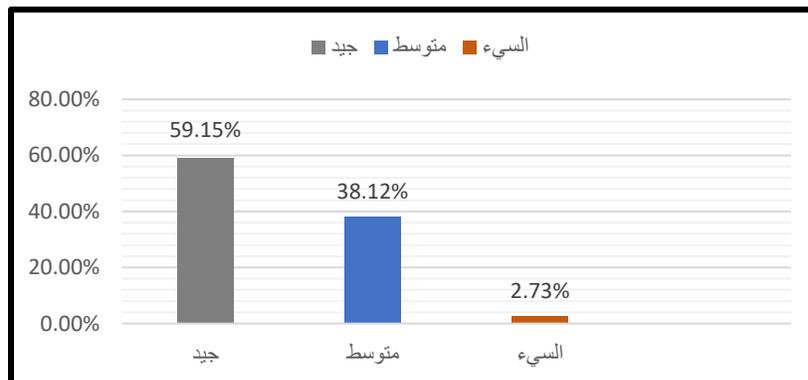
5.3 طبيعة السكن في المسكن الحضري الزراعي

تتطلب المساكن القائمة في المزرعة أعمالاً ترتبط بالأعمال الزراعية، مثلما يختص بإنبات أو بذر المحاصيل ورؤها وجنيها ومتابعتها الحثيثة وإدارة شؤونها تحت نظر مالكيها مباشرة، ويتطلب ذلك وجود عمال يقيمون بأعمالها ويديرونها بحسب ما تحتاج إليه المزارع، إضافة لوجود الآخرين الذين يرتبطون بأعمال تخص أرباب العمل في مسكنهم الحضري كالسائق، والطباخ، والعاملة المنزلية؛ وفي ضوء ما استندت عليه نتائج الدراسة الميدانية تبين وجود العمالة التي تسكن في حدود المزرعة ضمن الغرف الملحقة للمزرعة بنسبة (32.10%)، و(25.23%) في شكل بيوت شعبية مكونة من غرف ومطبخ ودورات مياه؛ ومبنى خارجي ملحق بالمزرعة بنسبة (27.12%)، وبنسبة (15.55%) ملاحق بُنيت على أطراف المزرعة لاسيما لتلك المزارع التي استأجرت جانباً من مزرعتها على شكل استراحات وديوانيات. كما أن الغرف المهيأة في المسكن تفاوتت فيما بينها بحسب المساحة المعدة للسكن فيها، فيما بين الغرفتين بنسبة (6.71%)؛ إلى ثلاث غرف بنسبة (24.10%)، والخمسة غرف (43.15%) وما زادت عنها على نحو 9-10 (26.04%) غرف كحد أقصى، وشملت تلك الغرف المعدة للنوم والراحة على وجه التحديد، وتعد الغرف المضمنة للمسكن انعكاساً للظروف المعيشية داخل البيئة الحضرية (Rogers, 1983).

يتبين من الشكل (4) التدرج بين حالات المسكن في البيئة الزراعية ما بين الجيدة على نحو (59.15%) والمتوسطة بما يقدر (38.12%)، وبنسبة ضئيلة (2.73%) لحالة المسكن السيء وسيتم الترميم له قريباً بحسب ما أفادت به عينة الدراسة، ويغلب على حالة المسكن السيء والذي يحتاج لترميم ما يختص بسكن العمال في المزرعة إذ شهد البدايات الأولى للبناء على أرضها.

شكل (4)

حالة المسكن بحسب عينة الدراسة لعام 1445



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

4. ملامح السكن الحضري بالمزرعة

1.4 ممتلكات المزرعة

الغالب على مزارع عينة الدراسة زراعة عدد من المحاصيل التي تشتهر بها الأحساء يأتي في مقدمتها النخيل، حيث يتبين من الجدول (3) أن (73.12%) تُنتج أجود التمور المعروفة على المستوى الإقليمي؛ كتمر الإخلاص، والشيشي، والهلالي، والقر، وأم رحيم، والرزيز، كما أنها تزرع في أراضيها المحاصيل الموسمية الصيفية كالرمان، والتين، واللوز، والبمبر بنسبة (7.10%)، وقليل من الخضروات كالباميا، والطماطم، والورقيات الخضراء بنسبة (5.20%)، وتنتج أيضاً الحمضيات مثل الليمون المنسوب للأحساء المعروف بـ (الليمون الحساوي)، والترنج بنسبة (11.37%)، و(3.21%) من المزارع تزرع بين محاصيلها البرسيم والأعلاف المعد للتجارة، والأخرى الجمع بين المحاصيل الورقية وكذلك الأعلاف والبرسيم التي اختصت بعض المزارع بزراعتها.

جدول (3)

النسب المئوية لأهم المحاصيل الزراعية في المزارع عينة الدراسة لعام 1445

المحاصيل الزراعية	%
نخيل	73.12
الحمضيات	11.37
المحاصيل الموسمية	7.10
أخرى	8.41
الإجمالي	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29).

2.4 الملاحق المرفقة بالسكن الحضري الزراعي

يلتحق بالمساكن الزراعية بمحدود المزرعة عدد من الممتلكات والمرافق التي ضمت في جنباتها جانباً من الملاعب الرياضية، والمجالس التي يتم فيها استقبال الضيوف، والمسابع التي لا تخلو مزرعة من مزارع الأحساء إلا وألحق بها ذلك منذ القدم إضافة لوجود سكن للعمال - كما تقدم عرضه-، وبعضاً من الملاحق التي تهيأ للقادمين من خارج الأحساء، وحظائر للحيوانات لاسيما الأنعام من الخراف، والماعز والبقر، وكذلك الدواجن المتمثلة في الدجاج، والبط، والطيور كالحمام؛ ومما لاحظته الدراسة الميدانية وجود نوع من الممارسات الرعوية التجارية نظراً لما تدره تلك الأنعام من خيارات يتم المتاجرة بها سواء في بيع بيض الدجاج أو حليب الأبقار أو لحومها في الأسواق التجارية المعروفة. وخلت مزارع عينة الدراسة من وجود المخازن أو ما تختص بأعمالها، لاسيما ما يرتبط بالتجارة أو يدير أعمالاً صناعية تعد للتجارة؛ فمفهوم التخزين لديهم يختص بحفظ المواد الغذائية وبعض حاجياتهم التي يحتاجون إليها وليس من

أجل المتاجرة والمراوحة فيها على وجه خاص، على الرغم من أن هناك مستودعات ومخازن تمتد على جنبات المجاورة لبعض المزارع على طريق قطر؛ كما برز لدى عينة الدراسة في حدود ضيقة جدًا (1.30%) وجود متحف في جنبات المزرعة يُعنى بجمع الموروثات القديمة في زواياها من الأدوات والأجهزة القديمة التي وصل لعمر البعض منها لأكثر من 100 سنة.

3.4 التوزيع الجغرافي للمساكن الحضرية بحسب عينة الدراسة

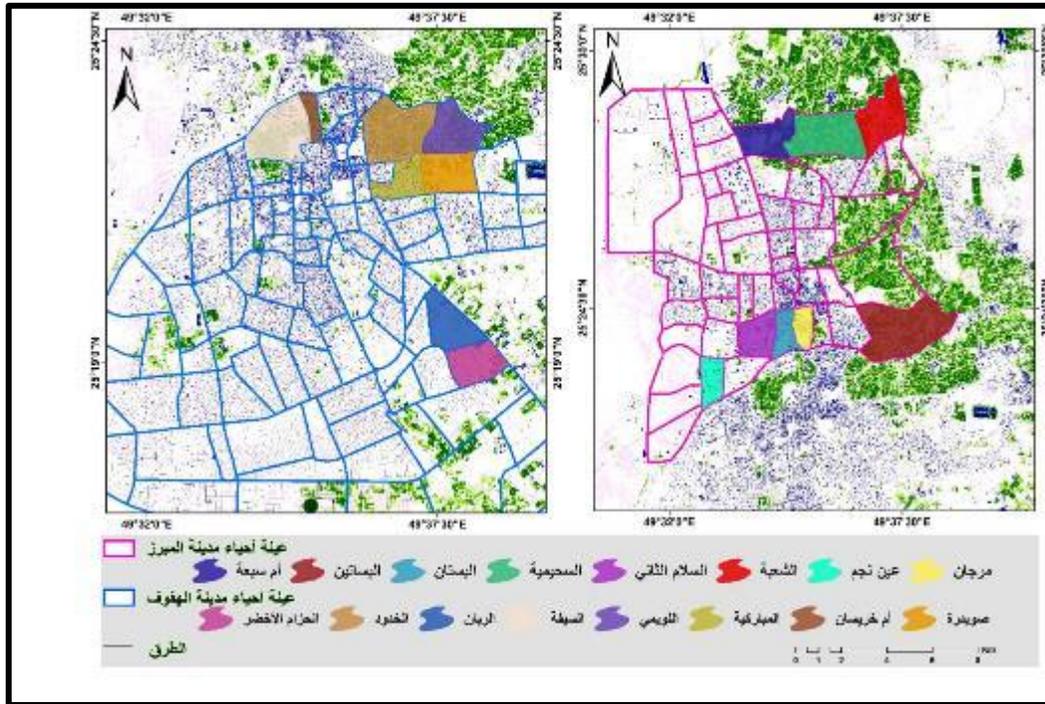
تتوزع مزارع عينة الدراسة فيما سبق ذكره وتمييزه بمدن الحاضرة (شكل 5)؛ وعلى وجه الدقة بعضها كائن على الطريق الزراعي (طريق الأمير محمد بن عبد العزيز) المؤدي للقرى الشرقية لمدينة الهفوف، وجانب آخر منها في عموم المزارع وقد ضمت أحياء الهفوف منها صويدرة، والحدود، واللويحي، والسيفة، ومزارع البحرية، والشريط الممتد لمزارع أم خريسان، وكذلك مزارع طريق قطر ويغلب على مزارع طريق قطر (الخليج) الحيازات الزراعية الكبيرة التي تصل إلى (25000م²) بعكس الواقعة على طريق الأمير محمد بن عبد العزيز التي تتراوح ما بين (5000-15000م²)، وهذه الحيازات الزراعية تأخذ المدى المساحي من المحاصيل الزراعية المزروعة فيها. (Husain, 1994)

بينما في مدينة المبرز فالغالب في مساكنها بالمزارع التي تجاور ميدان عين نجم على امتداد طريق الملك فهد شمالاً وصولاً للشعبة وعين أم سبعة والسحيمية، والغالب هنا أن الأحياء التي ضُمت مؤخرًا لمدينة المبرز كانت قرى زراعية، ومع تمدد المدينة ضمت لأحيائها القائمة كعين أم سبعة والسحيمية على سبيل المثال، وتنتشر على مناحي متفرقة من المدينة بعض المزارع التي أُتخذت في الفترة الأخيرة سكنًا دائمًا من قبل سُكَّانها ومالكها عند نخيل القليبات في حي السلام، وعين مرجان، والبستان، والبساتين؛ وإلى الجنوب منها تقع مدينة الهفوف في النطاق التلاحمي بين المدينتين، كما أن المزارع الواقعة في نطاق مدينة المبرز تراوحت حيازاتها الزراعية ما بين (2000م²-10000م²) بحسب ما كشفت عنه الدراسة الميدانية بالمزارع الواقعة بعينة الدراسة.

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

شكل (5)

التوزيع الجغرافي للأحياء التي تشمل المسكن الحضري الزراعي بحاضرة الأحساء



المصدر: عمل الباحثة بناء على عينة الدراسة التي شملها نموذج الاستبيان (ملحق1)، بالاعتماد على المرئية الفضائية للقمر Sentinel الملتقطة في 6 إبريل 2024م.

4.4 الوصول لمختلف الخدمات

لا تكتنف آلية الحصول على الخدمات المتعددة للسُكان الساكنين في البيئة الزراعية أية عراقيل بالرغم من خلوها من الخدمات الصحية والمدارس؛ والتموين مما يجعل الحصول على تلك الخدمات يتطلب قطع المسافات المتفاوتة في سبيل الحصول عليها، فمثلاً يستغرق الوصول من مزارع السيفة إلى أقرب خدمة تموين نحو (5 كم) بما يُعادل (10) دقائق على وجه التقريب، وعلى مسافة بعيدة عن الحصول على أي خدمة معينة كالتعليم مثلاً (9.8 كم) بما يعادل (17) دقيقة، و(7) دقائق عند الرغبة بالحصول على الخدمات الصحية بمستشفى المشافي الطبي في مدينة المبرز على نحو (5.4 كم)، بينما ما يرتبط بالحصول على الخدمة الخاصة بوظيفة رب الأسرة فإن كان عمله بين الدمام والأحساء فذلك يستغرق ساعة وثلاثاً وعشرين دقيقة بما يقارب (147 كم)، بينما في إدارة حكومية أو وظيفة خاصة فقد لا يستغرق ذلك زمناً طويلاً لأكثر من 4 كم بما لا يتجاوز 5 دقائق.

ويستعرض الجدول (4) أطوال المسافات وأقصرها بما يخص الحصول على الخدمة خاصة الخدمة الصحية، فمن المتعارف عليه أن المراكز الصحية تقدم خدماتها المتواضعة ولا تتوفر فيها جميع العيادات كحال المراكز والمشافي الطبية

الكبيرة؛ فأقل المسافات سجلها مركز صحي (اليحيى) للمزارع التي تقع في حي البساتين إذ لا تكاد تنفصل عنها إلا عبر دوار الملك عبد الله، والذي سهل وجوده إمكانية الوصول السريع والسهل للمركز الصحي في غضون (3) دقائق، وأبعد المسافات التي تُقطع للمركز الصحي تتمثل في مركز صحي الخالدية (9.8) كم للمزارع التي تقع على طريق قطر (الخليج) إذ تحتاج (12) دقيقة للوصول إلى المركز الصحي والحصول على الخدمة، وتتفاوت المسافات فيما بينها فيما يخص الحصول على أقرب خدمة في الحيز الجغرافي بين تلك المزارع التي أُخذت مؤخرًا للسكن وذلك بحسب استجابات العينة بملحق الدراسة (1).

جدول (4)

معدل المسافات بالكم التي يقطعها سُكان عينة الدراسة للوصول للخدمات الصحية لعام 1445

المسافة لأقرب مركز صحي	اسم المركز الصحي	المسافة لأبعد مستشفى مركزي	اسم المستشفى المركزي
6.5	مركز صحي الرفعة	مستشفى الموسى التخصصي	14
5.4	مركز صحي الصالحية	مستشفى الأحساء	11
9.8	مركز صحي الخالدية	مستشفى المانع العام	5.3
6.5	مركز صحي الفاضلية	مستشفى الأمير سعود بن جلوي	21
3.8	مركز صحي الثلثية	مستشفى الملك فهد	9.9
5.1	مركز صحي الفيصلية	مستشفى الملك فيصل	8
1.8	مركز صحي اليحيى	مستشفى حسين العلي	7.5
3.9	مركز صحي الحزم	مركز الجبر لعلاج الكلى	5.7
4.3	مركز صحي القادسية	مستشفى الجبر للعيون والأنف	7.1
2.3	مركز صحي الزهدة	مستوصف المشافي الطبي	5.4
6.6	مركز صحي شمال المبرز	مستشفى الولادة والأطفال	13
3.3	مركز صحي الشعبة	مركز الأمير سلطان لجراحة القلب	9.7

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

تؤدي المستشفيات الكبيرة خدماتها للسُكان وكل مستشفى أُختص بجانب معين من معالجة الأمراض؛ وبحسب الحاجة التي تقتضي بالحصول لهذه الخدمة من قبل عينة الدراسة، ويقطع السُكان الساكنون في المزارع المسافات التي تتفاوت فيما بينهم في سبيل الحصول على الرعاية الصحية، فسجل مستشفى الأمير سعود بن جلوي أبعد مسافة على نحو (21 كم)، ويستغرق (22) دقيقة للوصول، ويعد هذا المستشفى ضمن المشاريع الصحية الحديثة بالمحافظة والذي اختير له مكان يهيئ للتوسع مستقبلاً؛ ويليه مستشفى الموسى التخصصي الذي سجل -أيضاً- أبعد مسافة تُقطع

للوصول إليه وذلك من قِبل المزارع الواقعة في مدينة الهفوف التي تقطع (14 كم) في الوصول إلى مدينة المبرز بما يستغرق (16) دقيقة، وفي المقابل فإن أدنى مسافة تقطع للوصول إلى الخدمة نحو مستشفى المانع العام والذي يقع ضمن المنطقة القديمة في مدينة الهفوف مما يجعل آلية الوصول إليه ميسرة بنحو (5.3 كم) بما لا تتجاوز مدة الوصول (8) دقائق، كما أفاد أفراد عينة الدراسة إنه بالسابق تعترض إمكانية وصولهم لأي خدمة بعض من العراقيل وبعد مد الجسور وتنفيذ الكباري بين المدينتين وتلاهما أسهم ذلك إسهامًا كبيرًا في سهولة الحصول على الخدمة.

يحتاج من يسكن في المزارع الحصول على خدمات بعينها كالخدمات التعليمية، والشخصية الأخرى المتمثلة بالتموين والترفيه، وكذلك فيما يخص زيارة الأهل والأقارب لاسيما وإن جزءًا من العينة لا تتجاوز مكانيًا مع أهلها وقرباتها، إضافة إلى أن هناك فئة من أفراد العينة لها تجارة رائدة فيما بين مدن المنطقة الشرقية: الخبر، والدمام، ويتطلب ذلك المتابعة المستمرة في إدارة الممتلكات بين الأحساء والخبر والدمام مما يجعل الوصول إلى مكان العمل يتطلب وقتًا يضاف إلى سهولة الوصول أو عدمه.

يلور كل من الجدول (5) والشكل (6) جانبًا من الدراسة الميدانية فيما يخص المسافة التي تقطع للحصول على أقرب خدمة وأبعدها من الخدمات الشخصية المتعددة، بحسب ما يتطلبه أفراد العينة من خدمات تموين/دينية/تعليم/ترفيه/تجارية/وظيفية/اجتماعية تختص بزيارة الأقارب، وغيرها من الخدمات؛ فعلى سبيل المثال أقرب مسافة تقطع للوصول نحو أسواق التميمي الواقعة في طريق الملك عبد الله والتي لا تستغرق المسافة للوصول إليه أكثر من (5) دقائق، بينما أبعد مركز للتموين أيضًا لأسواق التميمي في مدينة المبرز تحتاج (12) دقيقة للوصول إليها من مسافة تبلغ (10 كم)، كما أن أقرب مسافة تقطع للحصول على خدمة التعليم بالمدارس الأهلية الكائنة بالقرب من المزارع بحدود (5) كم وفي المقابل تصل مسافة الوصول إلى جامعة الملك فيصل إلى (9.2 كم) بما يعادل (14) دقيقة للوصول إلى الجامعة بمدينة الهفوف، وتزيد إلى (11) كم لمن هم من ساكني المزارع المضمنة لمدينة المبرز بمعدل حوالي (18) دقيقة، والفارق بينها بسيط بحدود (7) دقائق.

جدول (5)

المسافات المقطوعة للحصول على أقرب وأبعد خدمة شخصية للمستقرين في السكن الزراعي بحاضرة الأحساء عام 1445 هـ

نوع الخدمة المقطوعة بالحكم	المسافة المقطوعة بالحكم	نوع الخدمة المبرز	المسافة المقطوعة بالحكم
تموين	4	تموين	10
دينية	1.6	دينية	5.5
تعليم	5	تعليم	9.2
اجتماعية	2.2	اجتماعية	5.1
ترفيه	12	ترفيه	17

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

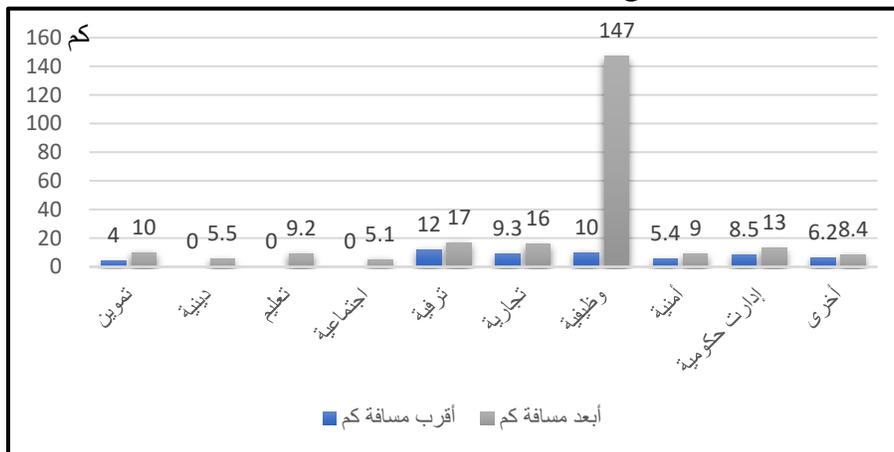
16	تجارية	9.3	تجارية
147	وظيفية	10	وظيفية
9	الأمنية	5.4	الأمنية
13	إدارات حكومية	8.5	إدارات حكومية
8.4	أخرى	6.2	أخرى

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

أبعد مسافة سجلتها عينة الدراسة نحو الخدمة الوظيفية لمن لديهم تجارة يديرونها بين الأحساء والدمام على مسافة تصل إلى (147 كم)، ويقابلها أقصر مسافة مقطوعة بحوالي (10 كم)، وتترج بعد ذلك المسافات التي يقطعها السُكان في سبيل الحصول على الخدمات. فمثلاً تمثلت الخدمات الأمنية بالتوزيع المتساوي بين مناحي المدينتين؛ فكانت في مدينة الهفوف بالنسبة للمزارع القائمة قريبة بمعدل (5.4 كم)، ويقابلها (9) كم بالنسبة للمزارع في مدينة المبرز، وكذلك بالنسبة للخدمات الدينية فأقرب مسافة (1.6) كم بما يعادل (3) دقائق، وفي المقابل أبعد نطاق لهذه الخدمة (5.5) كم بما يُقدر بـ (9) دقائق.

شكل (5)

توزيع المسافات القريبة والبعيدة بالنسبة للخدمات الأخرى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

5.4 الرغبات الاجتماعية لهذا النوع من السكن

من بين الخيارات المتاحة أمام الساكنين بهذا النوع من السكن تعايشهم في عزلة عن صحب الأحياء السكنية القائمة من جهة، واجتذابها لهم بالعيش في المزارع رغم تركيبها الوظيفي الزراعي ثم بالجمع بين الزراعة والسكن، إضافة إلى ما تقتضيه المنفعة الخاصة والعامة في الاتجاه نحو السكن في حدود رقعتهم الزراعية، لذلك تقف هذه الدراسة على

بعض الاتجاهات الاجتماعية التي جُبل عليها أفراد العينة ممن اختاروا السكن بمزارعهم بحسب خلفياتهم الاجتماعية، وظروفهم المعيشية، ورغباتهم النابعة عن اختيار السكن بمحض إرادتهم أو أُجبروا عليها باختلاف توجهاتهم لهذا النوع من السكن، ويتضح من الجدول (6) بعضاً من مرئيات ورغبات السكان بمحدود المزرعة.

مع العلم أن السكن في المزرعة لا يواجه التعدي على الأراضي الزراعية لاسيما أن السكان يُشيدون في حدود أراضيهم الزراعية بعضاً من المرافق، فبدلاً من أن تكون تلك المرافق متخذة لأي شكل من الاستخدام تكون مهيمّة للسكن الدائم فيها دون الإضرار بالأراضي الزراعية فيها.

تدرجت في الجدول (6) المرئيات الخاصة برغبات السكان في السكن بالمزرعة فيما بين المقاييس التي تقيس اتجاهاتهم نحو هذا السكن الحضري الزراعي، بين ثلاثة مقاييس الموافقة التامة (موافق)، والموافقة إلى حد ما، والرفض القطعي (غير موافق) واتخذت في ذلك أوجهً متعددة في تلك المقاييس بالانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي، وكان من بينها أن سجلت انحرافاً معيارياً بما يقارب (0.813) ومتوسط حسابي بلغ (1.92) فيما يخص معارضتها نظراً لعدم القدرة على امتلاك أرض في الأحياء الحضرية القائمة وكان ذلك السبب المباشر في اتخاذ المزرعة مسكناً دائماً لهم، وسجلت (57.10%) من اتجاهات الرفض (غير موافق).

جدول (6)

مرئيات السكان الساكنين بالمزرعة حول سكنهم بحسب عينة الدراسة في عام 1445

مرئيات سُكان السكن الحضري الزراعي لسكنهم بمحدود المزرعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
السكن بالمزرعة يعد خياراً إجبارياً.	2.54	0.576	3.80	38.50	57.70
السكن بالمزرعة يعد بديلاً مناسباً عن السكن في الأحياء المكتظة بالسكان.	1.37	0.486	59.50	36.30	4.20
كان عدم القدرة على امتلاك الأرض في الأحياء القائمة سبباً مباشراً في اتخاذ المزرعة مكاناً للسكن.	1.92	0.813	22.50	34.60	57.10
يهيئ السكن بالمزرعة متابعة أحوالها والوقوف على متطلباتها.	1.44	0.539	57.70	40.40	1.90
السكن بالمزرعة يحقق الهدوء والبعد عن الانبعاثات الضارة.	1.73	0.660	53.30	38.50	8.20
الدخل البسيط والمستوى المعيشي المتواضع كان سبباً رئيساً بالسكن بالمزرعة.	2.15	0.751	21.20	36.50	42.30
الرغبة في سكن العائلة جميعها في مبنى واحد لا يتوفر إلا بالمزرعة.	1.47	0.529	77.70	22.20	0.10
الاتجاه نحو السكن بالمزرعة يعد خياراً مناسباً بعد التقاعد.	1.50	0.610	55.90	38.50	5.70
السكن بالمزرعة يحقق الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية.	1.33	0.472	66.20	32.70	1.10
السكن في المزرعة مع الأسرة الكبيرة يخفف الانقطاع في التواصل الاجتماعي.	1.63	0.742	51.90	32.70	5.40
يحقق السكن بالمزرعة إمكانية استقبال الضيوف من خارج المحافظة وتهيئة السكن الملائم لاستضافتهم.	1.31	0.506	71.20	26.90	1.90
ينبع المستقبل - في ظل وجود الأبناء - عن تحويل المساحات الزراعية إلى سكنية.	2.56	0.669	9.35	25.20	65.45
يساعد السكن في المزرعة في بعد الأبناء عن الاختلاط بالسلوكيات غير المرغوبة في الأحياء المكتظة بالسكان.	1.71	0.776	48.10	32.70	19.20
النية في المستقبل هي البناء السكني لكل الأرض.	2.71	0.536	3.70	21.20	75.10
الرغبة مستقبلاً هي إدراج وتخطيط أرض المزرعة ضمن نطاق حاضرة الأحساء عند السماح بذلك.	1.94	0.502	15.40	75.40	9.20

المصدر: نتائج تحليل نموذج استبانة الدراسة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول (6) أن اتجاهات الرفض القطعي (غير موافق) اتخذت ثلاث رغبات، الأولى تمثلت في أن النية المستقبلية لتجميد المزرعة غير كائنة بنسبة (75.10%)، وتعد النسبة الأعلى بين النسب المثوية التي سجلتها نتائج الدراسة الميدانية، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.536)، ويليهما: أن السكن في المزارع لم يكن إجبارياً بل اختياريًا بواقع (57.70%) من استجابات العينة؛ وبتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.576)، وتمثلت النسبة التالية في الفقرة الثالثة من نموذج الاستبيان التي سبق الإشارة لها في الأسطر السابقة، وبنسبة (65.45%) يرفض أفراد العينة أن يتم في المستقبل استغلال الأراضي الزراعية وإحلالها بالمساكن أو المرافق، وهذا دليل على حفاظهم على أملاكهم وتمسكهم بها وعدم الرغبة في تطويرها مستقبلاً؛ لإيمانهم بضرورة الحفاظ على البيئة؛ حيث قد ينجم عن ذلك أضرار غير محمودة سواء على ممتلكاتهم، أو أراضيهم، أو على البيئة الجغرافية في حالة تقلص الأراضي الزراعية الخصبة. سجلت نتائج تحليل الاستبانة انحرافاً معيارياً (0.472) لاتجاه عينة الدراسة نحو السكن الحضري الزراعي بنسبة (66.20%)؛ نظراً لما يقدمه السكن في المزرعة من إمكانية الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية، لاسيما أن المنتجات التي تُباع في الأسواق قد تستخدم فيها المخصبات الزراعية التي قد تؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية بصورة سلبية، كما يتسنى من خلال العيش في المزرعة إدارة شؤونها ومتابعتها أحوالها، بلغ فيها المتوسط الحسابي (1.33)، وتدرجت فيها المقاييس من موافق إلى حد ما (32.70%) وغير موافق (1.10%)، وعلى الأرجح فالنسبة الضئيلة التي سجلها مقياس غير موافق ربما يرجع إلى أن حياة الزراعة بالمزرعة صغيرة للغاية مما يتعذر معه الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية.

يحقق السكن في المزرعة إمكانية متاحة لاستقبال الضيوف من خارج المحافظة، بانحراف معياري (0.506) وبتوسط حسابي (1.31)، وهذا يدل على تعدد المرافق الملحقة بالسكن الحضري، وتعدد عدد الغرف ضمن حدودها المبنية والتي تسهم إسهاماً فاعلاً في إمكانية استقبال الضيوف والقيام بواجبهم من قبل المضيف بنسبة بلغت (71.20%) عند اتجاه موافق، وغير موافق بنسبة (1.90%)، وذلك لمن لا يملكون مساحات تتناسب مع قدوم الضيوف أو لكون المساحة المخصصة للسكن تتمثل في شكل ملحق أو استراحة لا تنطوي على مقدرة استقبال الضيوف، وموافق إلى حد ما سجل نسبة (26.90%) من باقي المقاييس التي تقيس هذا الاتجاه، كما أن الرغبة في السكن في محيط العائلة قد لا يتوافر إلا تحت لواء المزرعة الواسعة بنسبة (77.70%)، بانحراف معياري (0.529) وبتوسط حسابي (0.147).

وأعلى مقياس سجله اتجاه (موافق إلى حد ما) ينحى نحو الرغبة في المستقبل في إدراج وتخطيط أرض المزرعة ضمن نطاق الحاضرة بمتوسط حسابي بلغ (1.94) وانحراف معياري (0.502) وبنسبة (75.40%)، وتفاوتت -بعد ذلك- النسب عند مقياس موافق (15.40%) وغير موافق (9.20%)، وقد سبق الإشارة في الشكل (4) إلى مواضع توزيع

المزارع التي ضمت في حدودها المساكن الحضرية الزراعية والتعريج على أنها أصبحت داخلية في النطاق الجغرافي لمدينة الحاضرة بما فيها الهفوف، والمبرز، يليه (36.50%) "كان سبباً رئيساً في السكن بالمزرعة بسبب تواضع الدخل"، وهذا يتنافى مع النسبة التي سجلت أعلى من ذلك بهذا الاتجاه غير موافق (42.30%) بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.751).

"يهيئ السكن في المزرعة الحصول على العزلة والهدوء والبُعد عن جميع المؤثرات السلبية"؛ لاسيما تلك التي تتسم بها الأحياء القائمة على امتداد المدن، من ضوضاء وتلوث هوائي وتشوه حضري بانحراف معياري (0.660) ومتوسط حسابي (1.73) ونسبة بلغت (53.30%)، بينما سجل الاتجاه نحو موافق إلى حد ما بنسبة (38.50%)، وربما اختص هذا الاتجاه بالمزارع التي اتخذت التأجير سمة رائجة لها لاسيما تأجير جانب من المزرعة في شكل شاليهات أو استراحات، أو المدى القريب من المزارع التي تكثرت فيها المزارع المؤجرة مما ينتجها نوع من الإزعاج وعدم الهدوء والخلود إلى الراحة، ومن ثم فمن يتخذ هذا النوع من السكن يهناً بالبعد عن الزحام (Butron, 1995). كما تتباين اتجاهات العينة فيما يخص "اتجاه السكن في المزرعة يعد خياراً مناسباً بعد التقاعد" بمتوسط حسابي (1.50) وانحراف معياري (0.610) وباتجاه موافق (55.90%) كأعلى اتجاه ومن ثم تدرج نحو موافق إلى حد ما بنسبة (38.50%)، وغير موافق بنسبة (5.70%).

5. الخلفيات السكانية نحو المسكن القديم

1.5 خصائص المسكن السابق

يحظى سُكان المسكن الزراعي الحضري بخلفيات متعددة وروابط اجتماعية عميقة نحو المسكن القديم الذي سكنوه من قبل على فترات حياتهم، فمن المتعارف عليه أن هؤلاء السُكان لم يولدوا ضمن المساكن الواقعة في حدود المزرعة إنما انتقلوا إليها حديثاً بحسب ما أدلت به نتائج الدراسة الميدانية، كما أن طبيعة سكنهم في تلك المساكن القديمة كان بصور متعددة من عائد ملكيته للورثة أو الإيجار أو التملك، كما يدخل في ذلك نوع السكن في أنماطه المتعددة بيت شعبي، أو فيلا أو شقة؛ ولكون هذه العينة في الغالب قد نشأت بالأحياء التي شهدت البدايات الأولى لنشأة مدن الحاضرة فقد اتسم مسكنها القديم بكونه مساحة صغيرة لا تتجاوز (300م²)، وكان اختيارها للسكن في المزرعة خياراً نابغاً من الرغبة في التوسع في المسكن الحديث والبعيد عن جميع المؤثرات المزعجة أو السلوكيات غير المرغوبة.

ويتضح من الجدول (7) النسبة المئوية للمساكن السابقة التي ارتبطت بعينة الدراسة، وبحسب توزيعها بين المدينتين في (القفوف، والمبرز)، إذ تبوأ أحياء الوسط التاريخي للقفوف النسبة الأعلى (33.33%) من إجمالي عدد السُكان الذين تعود أصولهم لأحياء الهفوف القديمة بما فيها أحياء: الكوت، والرفعة، والنعاثل، والعسيلة، والطالعية، والصالحية، الذي كان خارج أسوار الهفوف القديمة آنذاك إلا أنه من الأحياء العريقة على مستوى الهفوف بنسبة (27.27%)،

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

وكذلك بالنسبة لمدينة المبرز التي تمثلت بأحياء وسط المبرز التاريخية، وهي: الحزم، والمقابل، والسياسب بنسبة (36.83%)، ويجلي الشكل (6) التوزيع الجغرافي للمسكن السابق لأحياء المدينتين.

جدول (7)

التوزيع الجغرافي للمسكن السابق لسُكان المسكن الزراعي الحضري بعينة الدراسة 1445

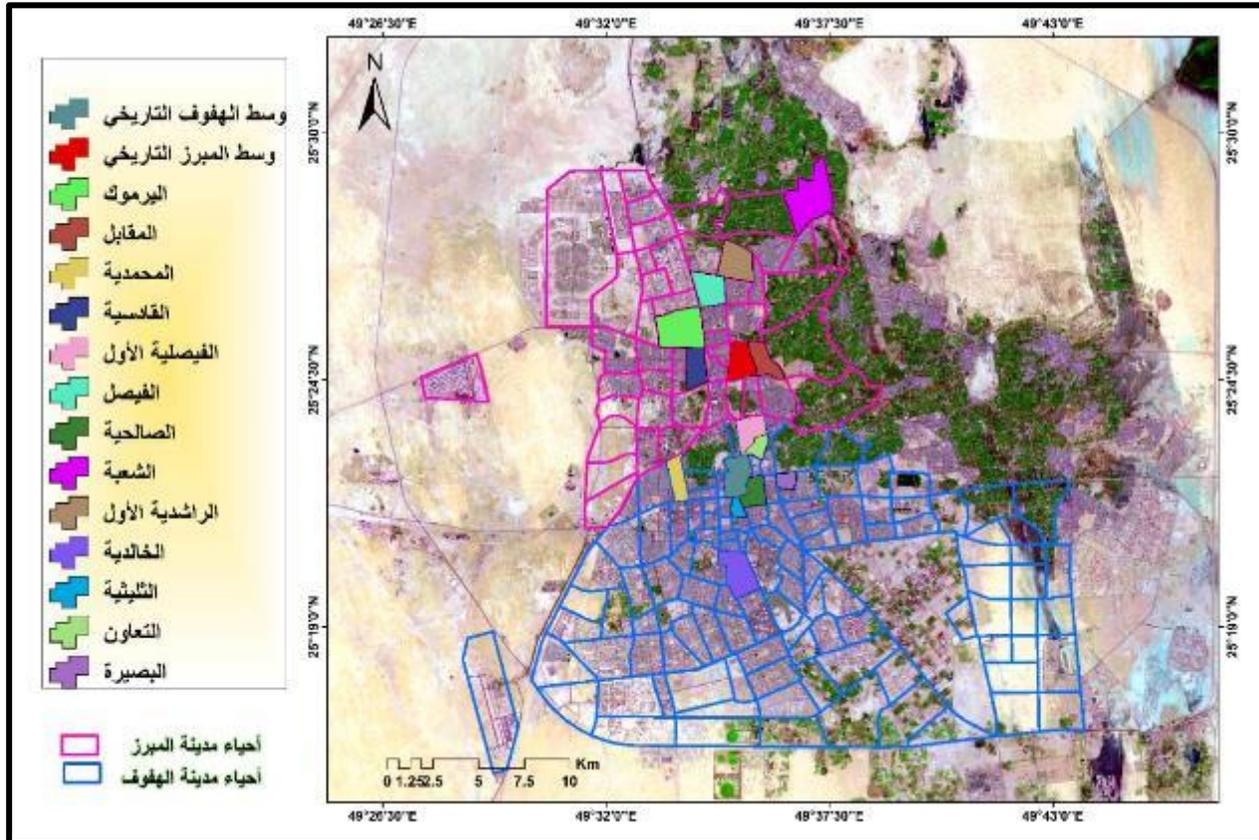
مدينة الهفوف	العدد	%	مدينة المبرز	العدد	%
الوسط التاريخي للهفوف	11	33.33	القادسية	5	26.35
الصاحية	9	27.27	الحزم	4	21.05
الثليثية	1	3.03	الفيصل	3	15.78
البصيرة	2	6.06	السياسب	2	10.52
الخالدية	2	6.06	الراشدية	2	10.52
المحمدية	4	12.12	الشعبة	1	5.26
التعاون	3	1.9	اليرموك	1	5.26
الفيصلية	1	3.03	المقابل	1	5.26

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

شكل 6

التوزيع الجغرافي لبدايات السكن في حاضرة الأحساء لمتخذي السكن الحضري الزراعي



المصدر: عمل الباحثة بناء على معطيات جدول (7)، وبالاعتماد على المرئية الفضائية للقمر Sentinel الملتقطة في 6 إبريل 2024م.

2.5 ملكية المسكن السابق

سجلت الملكيات المتعددة السابقة لأصحاب المساكن في السكن الزراعي الحضرى انحرافاً معيارياً قُدر بـ (1.539)، وتراوحت فيما بين الإيجار الذي يدفعه الساكن في الحي الذي يقطن فيه وفي المقابل لديه مزرعته التي يمتلكها مما نتج عنه فكرة الانتقال والسكن فيها بدلاً من الإيجارات، ويمثل ما يجلبه الواقع الفعلي لملكية المسكن السابق في الجدول (8) بواقع (28.85%) من إجمالي العينة، ولمن كان مسكنه السابق حقاً للورثة لاسيما ما عُرف عن الأسرة الممتدة التي كانت بوادرها واضحة في فترة زمنية ماضية بنسبة (32.70%)، وتعد أعلى النسب التي سجلتها عينة الدراسة، وفيمن استقل بالسكن بمسكن الوالد أخذت النسبة (26.92%)، ولمن يملك مسكنه الذي يسكنه فسجل أقل النسب بحوالي (11.53%)، وتشتمل على فئة من التجار الذين رأوا بعد ذلك الانتقال من مساكنهم القائمة في الأحياء الحضرية والسكن فيما يمتلكونه من ممتلكات وكانت في مقدمتها المزرعة، وكانت ملكية المسكن السابق وكذلك الحي السكني ونوعه لهما دور رئيس في الانحياز نحو السكن الحضري الزراعي.

جدول (8)

نوع الملكية للمسكن السابق لعينة الدراسة لعام 1445

نوع الملكية	العدد	%
إيجار	15	28.85
مُلك	6	11.53
ورث	17	32.70
أخرى	14	26.92
الإجمالي	52	100

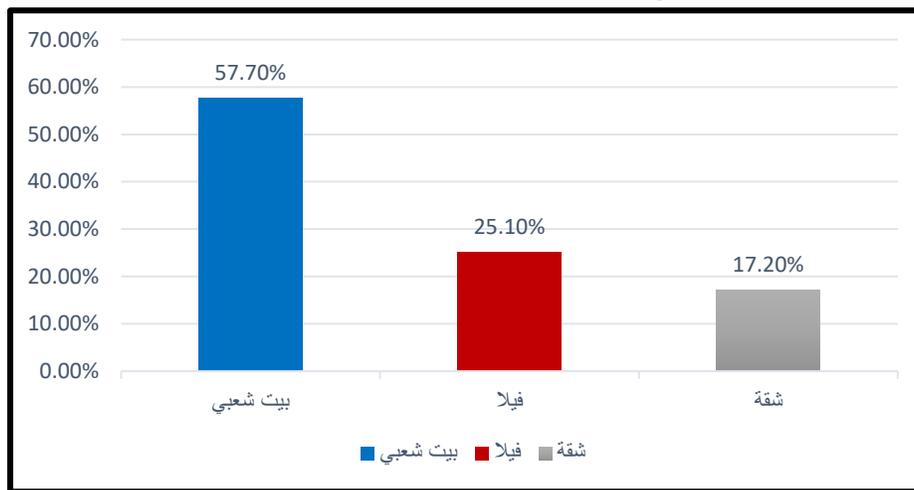
المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

3.5 نوع المسكن السابق

اختلفت أنواع المساكن التي سكنها سُكان المسكن الحضري الزراعي في مساكنهم القديمة، خاصة في الأحياء التي خرجوا منها للسكن في حدود مزرعتهم القائمة في الوقت الحالي، ويتضح من الشكل (7) نوع المسكن السابق الذي كان في زمام أفراد العينة، حيث كان البيت الشعبي في مقدمة الأنواع المساكن بما يعادل (57.70%) من إجمالي أنواع المساكن، وهذا دليل على أن أشكال المساكن في الأحياء القديمة كانت بيوتاً شعبية لا تتجاوز مساحتها أكثر من (400م²)، كما أنها قد تكون حقاً للورثة، وبعد تقسيم الميراث استقل من يسكن فيه بسكن مستقل، وتعددت خيارات ذلك، وبنسبة (25.10%)، وكان السكن في فيلا وهؤلاء يمثلون العينة التي خرجت برغبتها من مسكنها السابق للسكن في مزرعتها، وأقلها من يسكن شقة في عمارة سكنية ويدفع لها إيجاراً على أقل تقدير بنسبة (17.20%).

شكل (7)

نوع المسكن السابق لعينة الدراسة لعام 1445



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

4.5 الخصائص الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة

ينبثق تحت هذا الجانب جوانب حية من صور الحياة الاجتماعية التي تكاد تتوارى تحت جلباب المسكن الحضري الزراعي إلا أن مثل هذه الدراسات الجغرافية المتمثلة بالدراسة الميدانية تسعى على الدوام للوقوف على جوانبها المشرقة مما تُعطي لأهداف هذه الدراسة قيمتها النفعية والعلمية، وترتبط تلك الخصائص بصورة وثيقة بمعرفة العوامل الديموغرافية الخاصة بصاحب المسكن كالعمر، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية الأخرى المرتبطة بالعمر كالحالة الاجتماعية (الزواج)، والمؤهل التعليمي، والحالة العملية؛ والوظيفة ومكانها، والوقت المستغرق للوصول إليها، وعدد أفراد الأسرة وحالة الدخل الخاص بهم، وتستعرض الأسطر التالية تفصيل ذلك تبعاً.

أ. العمر

تفاوتت أعمار مُلاك المساكن فيما بين المراحل العمرية المتعددة فأكبر عمر سجلته العينة (84) عاماً، وأصغر الأعمار (38) عاماً، ويتخذ التقسيم للفئات العمرية في جدول (9) خمس فئات عمرية، وفي الشكل (8) كان النصيب الأعلى منها الفئة العمرية الرابعة بنسبة (38.47%)، تليها الثالثة بنسبة (32.70%) ومن ثم الخامسة بنسبة (21.15%)، وبنسبة (7.68%)، وكان نصيب الفئة العمرية الأولى والثانية؛ فمن هم في مقبل العمر تكون خياراتهم نحو السكن بالمزرعة ضيقة جداً، وربما تكون ضمن الفئة التي سكنت في الملاحق الملحقة بالمزارع؛ أو ظروفها المعيشية لم تسمح لها بالسكن في الأحياء القائمة إما لارتفاع إيجاراتها من جهة، وإما لكونها تحصلت على المزرعة عن طريق الميراث أو الهبة، وإما لرغبتها في الاتجاه نحو هذا النوع من السكن في سن مبكرة.

جدول (9)

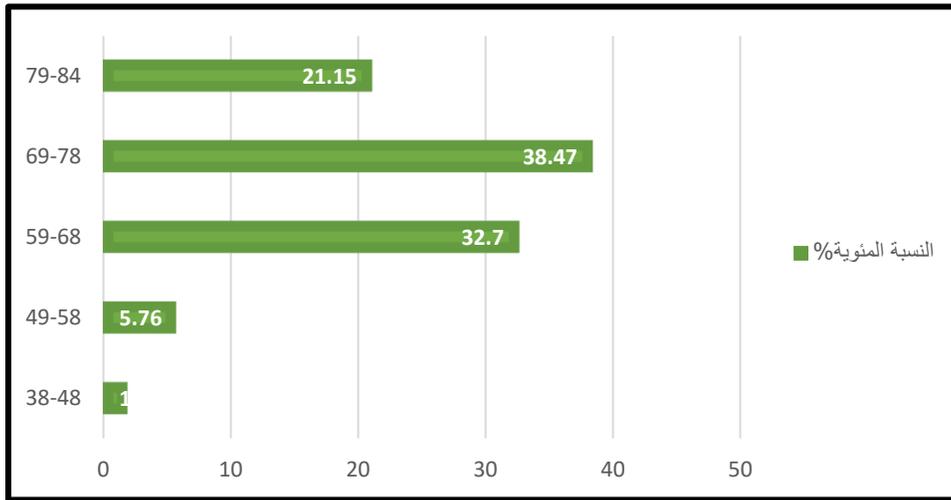
الفئات العمرية لعينة الدراسة لعام 1445

الفئات العمرية	العدد	%
38-48 سنة	1	1.92
49-58 سنة	3	5.76
59-68 سنة	17	32.70
69-78 سنة	18	38.47
79-84 سنة	11	21.15
الإجمالي	52	100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (1445/8/29هـ).

شكل (8)

الفئات العمرية المرتبطة بساكني المسكن الحضري الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

ب. الحالة الاجتماعية

تعد الحالة الاجتماعية للملاك دليلاً واضحاً على الصلة الوثيقة بالأسرة وعن رغبتها الظاهرة في الميل للتجمع في مسكن واحد تحت رابط أسري وثيق، ومما دلت عليه نتائج هذه الدراسة أن نسبة من يسكن في حدود رقعته الزراعية وهو متزوج؛ هي الأعلى من بين الأنماط الاجتماعية الأخرى بما يوازي (72.25%)، ومن بينهم من هو معدّد لأكثر من زوجة، وعلى حسب العُرف الذي عند هذه الأسر من الرغبة بالسكن تحت سقف واحد، أو بالاستقلال بالسكن ضمن حدود المزرعة في مبنى مستقل في شكل فيلا أو شاليه أو ملحق، بينما الأرملة بلغت النسبة الثلث بما يعادل (27.75%) من إجمالي الحالات الاجتماعية والغالب في ذلك أن المالك يُسكن أبناءه في ظل ترابط عميق تحت سقف واحد؛ وختلت العينة من الحالات الاجتماعية الأخرى (مطلق/أعزب)، وعلى الأرجح يعد هذا النوع من السكن جاذباً للترابط الأسري وتقوية أواصره بترابط عميق.

ج. المؤهل العلمي

يعطي المؤهل العلمي صورة جلية حول واقع عينة الدراسة وأسلوب حياتها المعيشي في ضوء خلفياتها الثقافية والعلمية، فالتخلف التعليمي يجني ضيقاً في الأفق المعرفي في جميع مجالات الحياة، لاسيما ما تحتاج إليه مظاهرها المتعددة من بناء وتشديد للمساكن التي تحتاج إلى نوع من الدقة في اختيار الموضع، وتصميم المخطط، والمعرفة بأصناف مواد البناء المستعملة؛ مما يظهر الحد الذي يؤثر فيه المستوى التعليمي على نمط العمران (الجخيدب، 2008)، وعلى ذلك فلقد تعددت المؤهلات التعليمية لمجتمع العينة في تدرج منطقي فيما بينها، فتأطر حيال التعليم المدرسي (28.10%) من جملة أفراد

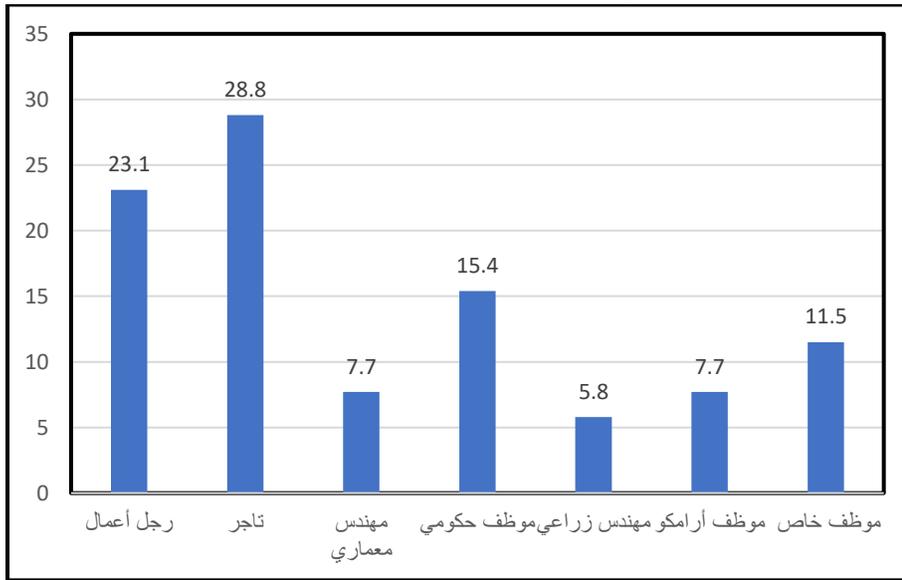
العينة، و(57.30%) للتعليم الجامعي، وفوق الجامعي (14.60%)، فالتعليم إن وجد في أي مجتمع من شأنه أن ينعكس انعكاسًا إيجابيًا مثمرًا على البيئة العمرانية المحيطة وكذلك على السُكّان بمختلف أطيافهم ومشاربهم. يُعزى للمؤهل التعليمي انعكاسه المثمر على الحالة العملية التي يمتاز بها سُكّان السكن الحضري الزراعي، فمن هو على رأس العمل ارتقت نسبته إلى أعلى نسبة مسجلة من عينة الدراسة (78.80%)، بينما من توقف عن العمل كانت النسبة على نحو (21.20%)، وقد تنحصر على الفئة العمرية التي تجاوز عمرها 70 عامًا، بالرغم من وجود تجار تجاوز عمرهم (80) عامًا، ولا يزالون يمارسون تجارتهم، ويقفون على سير أعمالهم بأنفسهم سواء كانت هذه التجارة بين بلدين، أو على مستوى الأحساء.

د. الحالة العملية

سعت هذه الدراسة إلى استجلاء مسمى الوظيفة التي يزاوها السُكّان فيما بين التجارة، والعمل الحُرّ، والعمل الخاص ببعض الشركات كشركة أرامكو بنسبة (7.70%)، والانخراط في بعض الوظائف الحكومية وكذلك الخاصة بنسبة (11.50%)، فبرز المهندس المعماري بنسبة (7.70%)، والمهندس الزراعي بنسبة (5.80%) والتاجر بنسبة (28.80%)، ورجل الأعمال بنسبة (23.10%) والموظف الحكومي بنسبة (15.40%) من بين عينة الدراسة، ويتعين من الشكل (9) التدرج في تلك الوظائف التي يمارسها ملاك السكن الزراعي الحضري، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الوظائف تتطلب مؤهلات علمية انطبقت على عينة الدراسة؛ كما أن اتجاهات السُكّان لاختيار هذا النوع من السكن نابغًا من رغبة واختيار مدروس في الاستفادة من ممتلكاتهم الموجودة، فمكان العمل في غالب العينة كان في الأحساء بأعلى نسبة بلغت (66.20%)، وأما ما بين الأحساء والخبر فبلغت نسبتها (30.70%)، بينما التي كانت بين دول الخليج كأبي ظبي وقطر فسجلت (3.10%) وتعد أقل النسب المسجلة في عموم مكان العمل.

شكل (9)

التوزيع النسبي للمسميات الوظيفية لعينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

تختلف الأوقات التي يستغرقها مُلاك المزارع للوصول من السكن إلى مكان العمل، إذ تراوحت ما بين (9) دقائق إلى ساعة ونصف الساعة لمن لهم أعمال خارج الأحساء ولكن -بشكل عام- مدة الوصول أو الوقت المستغرق للوصول إلى مكان العمل يُعد انسيابياً ولا يخرج عن الزمن المقبول للوصول إلى مكان العمل (20) دقيقة في حالة لم يكتنف وقت الوصول للعمل/المزرعة عراقيل، أو اختناقات مرورية، أو أوقات الدروة المسببة للزحام.

هـ. حجم الأسرة

تفاوتت -عند أفراد العينة - عدد الأفراد للأسرة الواحدة في المسكن أقلها (7) أفراد وأكثرها (22) فرداً، دون تضمين عدد العمال المشغولين ضمن هذا العدد، فمن بين الأسر التي تراوح عدد أفرادها من (7-10) أفراد (36.40%)، والتي زادت عن (11-15) فرداً بلغت (51.30%)، وما بين (16-22) فرداً بلغت نحو (12.30%).

و. مستوى الدخل

يعد المستوى المعيشي صورة معبرة عن معدل الدخل لدى الأسرة، وقد تقاس التنمية في المجتمعات والبلدان على أساس مستواها المعيشي الذي يأخذ ثلاث صور في مجمله، المرتفع والمنخفض والمتوسط؛ ولا تكاد تخلو عينة الدراسة من هذه المستويات الثلاثة، فمن خلال الشكل (10) يتضح التدرج في مستويات الدخل لدى عينة الدراسة، ما بين الدخل المرتفع بنسبة عالية (76.92%)، يليها الدخل المتوسط بنسبة (13.47%)، ويسجل الدخل المنخفض أدنى نسبة بما يوازي (9.61%).

شكل (10)

التدرج النسبي لمعدلات الدخل عند مجتمع العينة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 1445هـ.

يوحي التدرج في الشكل السابق (شكل 10) أن مستوى الدخل المرتفع يمثل سمة بارزة في اختيار هذا النوع من السكن، والذي قد يكون جديداً في شكله ومضمونه لاسيما أن المتعارف عليه أن المزارع التي عُرفت بالأحساء بها وظيفتها زراعية، وقد تأخذ منحى الترويح والترفيه، وفيما يتعلق بنصيب الأسر من الدخل المرتفع فهو يضيف لآليات السكن بالمزارع بُعداً آخر وفريداً في نوعه، خاصة أن العراقيين والصعوبات قد تكون غير موجودة عند تفضيل عينة الدراسة لهذا النوع الجديد من السكن في مدن الحاضرة (الهفوف، والمبرز)، كما أن أصحاب الدخل المرتفع قادرين على تشغيل هذا النوع من السكن بمرفقه المتعددة ومتطلبات الصيانة والنظافة.

6. مستقبل السكن في المساكن الحضرية الزراعية

قبل التعرّيج على محور مهم في هذه الدراسة فيما يخص مستقبلها، تستدعي الدراسة ضرورة إلقاء الضوء على بعض السلبيات التي تعترض العيش في السكن الزراعي الحضري ضمن حدود رقعتها الزراعية، فمشكلات الحياة الحضرية موجودة في جميع مدن العالم، ولا تكاد تخلو مدينة من الدول المتقدمة من مشكلات وسلبيات فكيف إذن بالمدن النامية وخاصة لمن اتخذت اتجاهًا جديدًا في السكن، لذلك تستعرض الأسطر التالية جانبين: يُعنى الأول بالمرافق الملحقة بالسكن الزراعي الحضري، والآخر يعني بما يخص السلبيات التي تعترض مجريات الحياة في البيئة الحضرية الزراعية من ناحية الإمداد بالموارد المائية التي تعتمد عليها المزرعة سواء ري المحاصيل أو استخدامها المتعددة لها.

1.6 الخدمات الملحققة بالمزرعة

يتطلب العيش في أي بيئة حضرية وجود كافة الخدمات المتوافرة والمتيسرة التي تهيئ العيش الرغيد، ضمن منظومة حضرية تنموية تحقق من بين أهدافها مضامين جودة الحياة، لتحقيق أهداف الرؤية المباركة 2030، وعندما يرغب أفراد العينة باختيار مزارعهم مسكنًا لهم وضعوا بالاعتبار تكامل الخدمات المتوافرة بمزارعهم بما يضمن لهم الرفاهية والرضا عن شؤون حياتهم في كنف ما اختاروه للسكن، لاسيما أن الاستقرار البشري بالمنطقة اعتمد بالدرجة الأولى على حرفة الزراعة القائمة على توافر المياه والتربة الصالحة للزراعة (Aljabr, 1989)؛ ومن ثم تتوافر لدى عينة الدراسة البنية التحتية بمختلف أشكالها، ولكن مع ذلك يكتنفها الضعف والضمور، إضافة لوجود العجز والقصور في البعض منها.

تعد البنية التحتية أساسًا لضمان التنمية واستمرارها (Baker, 2022)، وقد ألحقت بالرقعة الزراعية بعضًا من أواصر البنية الأساسية يأتي في مقدمتها الكهرباء؛ فالطاقة الكهربائية متوافرة لغالب مجتمع العينة وشهدت في الدراسة الميدانية امدادات خطوط شركة الكهرباء على نطاق واسع من المواقع الجغرافية لمواقع المزارع، عدا أنها تعاني من مشكلات يأتي في مقدمتها الضعف في الإمداد من وقت لآخر، وتدهورها من وقت لآخر وانقطاعها المتكرر بسبب أن الطاقة تُقدم بشكل هوائي عبر أعمدة تتأثر بالظروف الجوية من الغبار والصواعق، بعكس ما هو متاح في الأحياء التي يكون الإمداد الكهربائي تحت الأرض؛ لاسيما في أشد فصول السنة حرارة (فصل الصيف)، كما أن الإمداد بالطاقة الكهربائية بحاجة لزيادة مولداتها وطاقاتها لسد الاحتياج المستمر إليها، إضافة لافتقار بعض منها لأعمدة الإنارة، وفي بعض المواقع يكتنفها الخلو التام من أعمدة الإنارة مما يجعل الرؤية في الليل منعدمة تمامًا، وذلك من شأنه أن يشكل خطرًا على الساكنين فيما لو تعرضوا للوقوع في الصرف الصحي أو تعرضوا للدغ من قِبَل الزواحف السامة، أو الحشرات اللادغة التي لا تكاد تخلو المناطق الزراعية من وجودها.

تعاني عينة الدراسة من ضعف الصرف الصحي الجيد في مزارعها، وإن كانت المؤسسة العامة للري والصرف لها جهودها في ذلك إلا أنها قد تكون عند بعض المساكن ضعيفة جدًا وتحتاج لدعم، فغالبًا ما تبقى مخلفات المزارع دون تصريف وتشكل خطورة بالغة على صحة الساكنين وعلى البيئة الحضرية والزراعية للمواقع، كما أن المياه التي تُسقى بها المحاصيل الزراعية في المزارع بحاجة إلى تكثيف الجهود فالإمدادات المائية تكاد تكون ضعيفة لاسيما بعد جفاف الكثير من العيون الجوفية والآبار الارتوازية التي تُستخدم في ري المحاصيل، ونظرًا لوقوع محافظة الأحساء ضمن الإقليم الجغرافي الصحراوي فهي تعاني من شح الأمطار فأضافت على مشكلات ري المحاصيل بُعدًا آخر، لاسيما أن المحاصيل تتفاوت فيما بينها من حيث حاجتها للمياه والغمر وما تحتاج إليه من الأمور الأخرى المتعلقة بالزراعة.

تتوافر لدى عينة الدراسة شبكة من الاتصالات (الهواتف) تتسع لعدد من الخطوط الكثيرة في المسكن الواحد؛ عدا ما يكتنفها من ضعف في الوصول للخدمة، كما أن تغطية الشبكة وأبراج الاتصالات لبعض المواقع من جنبات تلك

المزارع (المساكن) بحاجة إلى دعم وتحفيز؛ إذ تتعرض لتذبذب من الحين والآخر، وينتابها الانقطاع؛ لاسيما أن شركة الاتصالات تهيمن على الخدمة وفي المقابل يوجد الخلل البين عند الشركات الاتصالات الأخرى.

تعاني أيضًا مزارع عينة الدراسة من افتقاد الطرق المؤدية إليها للتشجير لاسيما الكائنة حول المزارع، فالأرض جدداء وتفتقد للإسفلت، وغالبًا ما تُغمر بالرمال، ولقد قامت بعض الأسر التي ضمتها عينة الدراسة برصف الشارع الذي تقع عليه مزرعتها، ولكن هذه المعضلة تكاد تكون موجودة بقوة لدى أصحاب الدخل المنخفض أو المتوسط؛ مما لا يسمح لهم مستواهم المعيشي بالوفاء بمتطلبات الرصف، ولا يغيب أثر ذلك عن زيادة الغبار الذي يؤثر على النخيل.

من بين الخدمات التي لحقت بالمساكن الواقعة في حدود المزرعة -من واقع الدراسة الميدانية- الخدمات المهمة، كالكهرباء التي لم تخل مزرعة منها بنسبة (38.20%)، والصرف الصحي بنسبة (22.40%)، وخطوط الهاتف وأبراج الاتصالات بنسبة بلغت (17.15%)، وإنارة الشوارع كانت في حدود ضيقة جدًا (9.20%)، وتشجير الشوارع لاسيما على امتدادات الطرق المؤدية للمزارع كطريق قطر، وطريق الأمير محمد بن عبد العزيز بمدينة الهفوف، وطريق الملك فهد الممتد نحو الشمال صوب مدينة المبرز بنسبة (13.05%)، ووجود مثل هذه المرافق من شأنه أن يُمكن البيئة الحضرية في تلك المساكن من الارتقاء بما لديها (Douglas, 2021).

2.6 مصادر المياه في المزارع

لا يمكن أن تعيش المحاصيل الزراعية دون ري، لاسيما أن مزارع عينة الدراسة تزرع مختلف المحاصيل الزراعية والتي تختلف حاجتها للمياه من محصول لآخر، وكانت مزارع الأحساء تغذى عبر العيون والآبار في وقت مبكر، إلا أن الوضع في الوقت الحالي قد اختلف بسبب تعرضها للجفاف، ومما يتوافق مع ما تعتمد عليه المزارع في ري محاصيلها بالاتجاه نحو حفر الآبار العشوائية في المزارع وتسمى عينًا، أو الاعتماد على المياه التي يوفرها مشروع الري والصرف بالأحساء، أصبحت الآبار العشوائية في الوقت الحاضر المصدر الرئيس لمياه الري في الواحة، وفي الوقت نفسه بدأ يتلاشى الاعتماد على المياه التي تقوم هيئة الري والصرف بتوزيعها على الحقول الزراعية من خلال قنوات الري التابعة لها. (الطاهر، 2015)

على مستوى مجتمع العينة فلقد تراوح اعتمادها على ما هو متوافر عندها من المصادر المتاحة والمعتمدة في ري محاصيلها، أو مختلف استخداماتها فيما بين الاعتماد على العين المحفورة في أراضي المزرعة بنسبة (12.35%)، وعلى ري المحاصيل من الآبار الارتوازية التي تم حفرها بنسبة (22.15%)، وفي الجمع بين مياه التحلية والبئر الارتوازي بنسبة (33.10%)، وفي استخدام مياه مشروع الري والصرف على نحو (32.40%)، ويعتري الحصول على مياه مشروع الري والصرف بعض المعضلات التي تكاد تكون عامة على جميع المزارع بواحة الأحساء، إلا أن مزارع عينة الدراسة -

أيضاً- تعاني من مشكلات من ناحية الإمداد، وعدم كفايته وعدم تغطيته لبعض المواضع التي تقع فيها المزارع لاسيما الواقعة على طريق قطر (الخليج).

3.6 الأبعاد المستقبلية للعيش في السكن الحضري الزراعي

إن مستقبل السكن يتوقف على قدرة التكيف مع الظروف الجديدة مهما كانت (Carter, 1990)، وليس السكن الزراعي الحضري بمنأى عن ذلك، لاسيما أن أسعار أراضي المحافظة في ارتفاع مستمر، وسيكون مستقبلاً العيش بين حدود المزرعة واقعاً لا يُستحسن إنكاره، فالطلب على الأراضي يقابله الحاجة الماسة للحصول عليها من قبل السكان لأجل السكن فيها للبناء والتشييد والتعمير، كما أن أسعارها فلكية تصل لأكثر من (200.000) ريال، ومع تمدد مدينة الهفوف ناحية الجنوب قرب الأراضي الصحراوية المتنامية مع صحراء الربع الخالي فإن ذلك سيحتاج لموارد مالية ضخمة لمواجهة تخطيط الأراضي السكنية وبيعها للراغبين فيها، إضافة إلى ذلك هناك أراضٍ خططت وجُهزت للبيع إلا أنها منخفضة المنسوب وذلك من شأنه أن يتطلب جهداً مضاعفاً بوضع الدعامات التي تضمن سلامة السكان حين البناء والسكن فيها، لذلك يعد السكن في المزرعة خياراً جيداً لاستراتيجية مواقعها الجغرافية، وقربها من المدينتين (الهفوف، والمبرز) وسهولة الحصول على مختلف الخدمات بما يعادل (15/10 كم) كأبعد تقدير.

كما يجدر الاهتمام بالقاعدة الاقتصادية لمزارع المحافظة والواحة على حد سواء، بما حوته مزارع السيفة والبحيرية، واللومي، والحدود، وأم خريسان، وعين أم سبعة، وعين مرجان، وصويدرة، وجميعها تقع ضمن الحدود المكانية للمزارع التي ضمتها عينة الدراسة، إضافة إلى أن التأثير على البيئة سيكون ملموساً ومؤثراً في تعظيم الاستفادة منها دون إفراط والمحافظة عليها والعمل على استدامتها لحفظ حق الأجيال القادمة، كما تعد المناطق الخضراء بما فيها المزارع والنخيل والأشجار متنفساً للمدينة ولا ينبغي التعدي عليها في البناء بأي صورة.

يعد المستوى المعيشي المرتفع سبباً رئيساً لاختيار عينة من سُكان الحاضرة (الهفوف، والمبرز)، واختيارهم السكن في حدود المزرعة؛ فمستقبلاً لن يكون ذلك حكراً عليهم فقط، فقد يتأسى السكان من أصحاب المستويات المعيشية المتواضعة بذلك النوع من السكن في ظل الغلاء المعيشي، والمبالغة في أسعار الأراضي في مناحي متعددة من الحاضرة، بل على مستوى المحافظة ككل، كما سيجد من لديه ممتلكات زراعية أن السكن الحضري الزراعي خياراً جيداً.

يحقق السكن في الرقعة المترامية الأطراف في المزرعة العزلة والهدوء والبُعد عن جميع المؤثرات السلبية، إضافة إلى أن المزارع تحظى بالنسيم العليل والنسمات اللطيفة في فصول السنة الأشد حرارة؛ نظراً لما تسببه الأحياء القائمة من اكتظاظ في عدد المساكن المبنية من جهة، وما تحدثه من تشوهات بصرية لمختلف مبانيها من جهة أخرى، إضافة إلى الاختناقات المرورية وضوضائها وانبعاثات الورش السامة وأدخنة المركبات؛ مما يجعل الوجهة الجديدة للسكن في جنبات المزرعة خياراً مناسباً.

إن كان المأوى المعد للسكن من أهم الصور الاجتماعية في البيئات الحضرية، فإن العمل على ديمومتها وفقاً للتنظيمات المصرح بها ودون التعدي عليها لضمان الانتفاع بها على مدى طويل، دون تجميد أو اقصاء أو تبوير أو إزالة. مؤخرًا انضمت الأحساء لموسوعة (غينيس) للأرقام القياسية كأكبر واحة نخيل بما ضمته من (2.5) مليون نخلة، وما كان ذلك إلا رسالة تحمل بين جنباتها ضرورة الحفاظ عليها، والإبقاء على ما فقدته واحة الأحساء من مزارع إبان تخطيط الأحياء عند تنفيذ الخطط الخمسية، وما شهدته من التعدي على الأراضي الزراعية في سبيل نشأتها. إن مستقبل المزارع في الأحساء تجاهها الكثير من التحديات، خاصة مع جفاف العيون المتدفقة وضعف الآبار الارتوازية التي تضخ الكميات الوفيرة من المياه، وحاجة المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها لممارسات زراعية معينة في الإنبات والجني والعناية بها بمختلف فصول السنة، وقابليتها للاستزراع بالتربة الخصبة التي توفر إمكانية الحفاظ على إنتاجها، وفرض الفرص لاستمرارها وتعزيز استدامتها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة واقع السكن في المزارع المتوطنة في حاضرة الأحساء (الهفوف، والمبرز)، وكشفت من خلال محاورها الرغبات الاجتماعية المتنامية في اختيار هذا السكن الذي يُعد خيارًا مناسبًا للفئة التي سكنت في مزارعها، واستقصت الدراسة أيضًا الخصائص المتعلقة بالمساكن سواء كان المسكن القديم (السابق) والمسكن الحالي المرتبط بالمزرعة، وعرجت على الملامح المرتبطة بحياتهم المعيشية بالمزرعة ومستقبل العيش فيها؛ وتمحضت نتائج هذه الدراسة عن النقاط الآتية:

- الاتجاه نحو السكن في المزارع لم يكن وليد اللحظات الراهنة، إنما أعقب البدء بالخطط الخمسية التنموية بعد عام 1390هـ، وكانت ما بين الأعوام (1401-1443هـ)، أما الفترة الثانية فكانت بين (1421-1443هـ) إذ كان الاتجاه أعلى على نحو (71.15%) من إجمالي عينة الدراسة.
- يعد المستوى المعيشي سببًا رئيسًا في اختيار المزارع سكنًا مناسبًا من خلال ما أبرزته نتائج العينة أن المستوى المعيشي لدى ساكني السكن الحضري الزراعي مرتفع، وتدرجت النسبة المئوية فيما بين (76.90%)، وللمتوسط (13.50%).
- مثلت المزارع الواقعة في مدينتي الحاضرة نسبًا متفاوتة في تمثيلها لعينة الدراسة، كانت مدينة الهفوف أعلى في تمثيلها عن مدينة المبرز، إذ اتخذت (63.47%) من إجمالي تمثيلها للعينة، بينما مثلت مزارع مدينة المبرز التي اتخذت للسكن الزراعي بما يقدر (36.53%).

- تفاوتت المساحات الإجمالية للمساكن الواقعة في حدود مزارعها، بحسب الحيازات الزراعية التي يمتلكها ملاك المزارع، حيث استأثرت مزارع خط قطر بالمساحة الإجمالية الأعلى من عموم المزارع في العينة بما يقدر (30000م²).
- تُمارس في حدود المزارع المرتبطة بالسكن الحضري الزراعي زراعة المحاصيل المتعددة بحسب ما تحتاج إليه من مقومات ومصادر تزيد من فعاليتها، حيث استحوذت زراعة النخيل على النسبة الأعلى من إجمالي زراعة المحاصيل التي تزرع بالأحساء بما يعادل (73.12%).
- تراوحت المسافات التي يقطعها أصحاب المزارع الحضرية لأجل الحصول على خدمة معينة، والأوقات التي يستغرقها سُكان المزارع للوصول إليها بحسب مواقعها والغرض منها، وغلب عليها المسافات التي لا تتجاوز أكثر من 20 كم في عموم عينة الدراسة.
- تعددت أشكال المساكن والملكيّات الخاصة بالسكن السابق فيما بين الإيجار، والملك والميراث، وفي أشكال المساكن التي يعيشون فيها ما بين شقق سكنية وفيلات وبيوت شعبية، حيث ارتفع فيها نصيب البيوت الشعبية إلى (57.70%) من إجمالي المساكن لعينة الدراسة.

التوصيات:

- يرتبط بنهاية كل دراسة مجموعة من التوصيات التي قد تساهم وتساعد في فهم الواقع الجغرافي لهذه المزارع، وقد يتم الاستفادة منها من قِبل المخططين أو من لزمهم تحقيق ملامح الرفاه في البيئة الحضرية، والارتقاء المعيشي في بيئة السكن وانعكاس ذلك انعكاسًا إيجابيًا على المظهر العمراني، وعلى السُكان خاصة ملاك المزارع، وفيما يأتي عرض لأهم التوصيات التي تفردها الدراسة:
- ضرورة تعميق الجدوى من خدمات البنية التحتية الملحقمة بالمزرعة وتقويتها لاسيما الكهرباء والحرص على عدم تكرار الانقطاع المتزامن لها من وقت لآخر.
- النظر في إمكانية تشجير الطرق الممتدة للمزارع، ورصف طرقها وتزويدها بأعمدة الإنارة، مع تجويد آليات تحسين رمي المخلفات والتخلص منها.
- زيادة أحمال طاقة الكهرباء لتستوعب الزيادة السكانية المستقبلية، ولتؤدي دورها على أكمل وجه، وتوفير الإنتاجية العالية من المرافق الكهربائية اللازمة، بحيث يكون بوسع مُلاك المزارع عمل محطات للطاقة الشمسية خاصة بهم في ضوء ارتفاع الحرارة وتعامد أشعة الشمس عليها في أطول شهور السنة.

- توفير مواقع بعيدة جدًا عن المزارع والكتل العمرانية المتاخمة لتلك المزارع، وتختص بتجميع المخلفات الزراعية والعمل على التخلص منها بأي شكل أو إعادة تدويرها حفاظًا على البيئة.
- التماس شرعية الحفاظ على البيئة ومواردها وصيانتها من العبث والأأيادي الطائلة التي تعبت بها، من خلال تحريم التعدي على الأراضي بالبناء، أو بممارسة السلوكيات الخطأ مما يضر بصحة السُكان ويؤثر التأثير السلبي على البيئة.
- اندماج مدينة (الهفوف، والمبرز) أسهم في جعل الحدود بين المدينتين شبه غائب، لذلك يستحسن أن توضع الحدود الفاصلة فيما بين المدينتين وتأصيل مواقعها الجغرافية التي تنتمي إليها، حتى لا يحدث ذلك خلطًا بينهما في تلبية الخدمات البيئية.

مراجع البحث

- أحمد، هايدي؛ ومحمد، عبير. (2016). تأثير التعدي العمراني على الأرض الزراعية دراسة حالة مدن الدلتا المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- القاهرة، 53(1).
- الجخيدب، مساعد عبد الرحمن. (2008). التنمية العمرانية الريفية بمنطقة القصيم، سلسلة دراسات جغرافية الجمعية الجغرافية السعودية، 15، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الحضري، يسين عبد الله، العمير، عبد الرحمن أحمد. (2014). التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء: مؤشرات وأسباب، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 40 (155)، 271-304.
- الحشاني، أحمد الحسوني. (2020). العمران الريفي على طريق برقة إفريقية خلال العصر الإسلامي، قراءة في المفاهيم والوظائف، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية - كلية الآداب والعلوم بالجامعة الأسمرية الإسلامية زلين، ليبيا، 34.
- خضير، عباس عبد الحسين. (2013). الآثار البيئية للتوسع العمراني على استعمالات الأرض لمدينة بغداد، مجلة الآداب- جامعة بغداد، 106، 437-460.
- الطاهر، عبد الله أحمد. (2008). مدينة المبرز، مطابع الحسيني الحديثة، الأحساء.
- الطاهر، عبد الله أحمد. (2015). الري في واحة الأحساء، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- محمد علي حسن، مجدي. (2016). تغير خصائص السمات الريفية بمناطق الاستصلاح الزراعي بشمال غربي دلتا النيل، دراسة تطبيقية على قرى فلسطين وأدم، مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، 84، 612-548.
- مصيلحي، فتحي محمد. (1994). مناهج البحث الجغرافي، مركز معالجة الوثائق، شبين الكوم، مصر.

- عيسى، صلاح عبد الجابر. (1413هـ). خصائص مناطق الالتحام الحضري بالسعودية، مع دراسة خاصة لحالة (الهفوف والمبرز)، دار الملك عبد العزيز، 4، 70-129.
- العبيد، عبد الرحمن عبد الكريم. (1426هـ). الموسوعة الجغرافية لشرق البلاد العربية السعودية (ط2)، الجزء الثاني، وزارة الثقافة والإعلام نادي المنطقة الشرقية الأدبي.
- العمير، عبد الرحمن أحمد. (1420هـ). العمران الحضري في محافظة الأحساء (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- المضيان، أريج علي. (2011). أنماط السكن العشوائي في مدينة بريدة (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.
- الأنصاري، محمد عبد الله. (1959). تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، مكتبة المعارف، الرياض.
- الوليحي، عبد الله ناصر. (2011). المدخل إلى الجغرافيا الطبيعية والبشرية (ط 6)، مكتبة جرير، الرياض.
- هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS. (2024). بتحميل المرئية الفضائية للقمر الصناعي Sentinel الملتقطة لحاضرة الأحساء في 6 إبريل 2024م.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية. (1434هـ). تقرير الوضع الراهن لحاضرة الأحساء (غير منشور)، مكتب الاستشاري العبد الهادي والمعبيد، أمانة محافظة الأحساء.
- Aḥmad, Heidi, wa-Muḥammad, ‘Abīr. (2016). *Ta’thīr al-ta’addī al-‘Umrānī ‘alā al-arḍ al-zirā’īyah dirāsah ḥālat Mudun al-Diltā al-Miṣrīyah*, al-Markaz al-Qawmī lil-Buḥūth al-ijtimā’īyah wāljnā’yt-al-Qāhirah, 53 (1).
- Al-Anṣārī, Muḥammad ‘Abd Allāh. (1959). *Tuḥfat al-mustafīd bi-tārīkh al-Aḥsā’ fī al-qadīm wa-al-jadīd*, Maktabat al-Ma‘ārif, al-Riyād.
- AL Jabr.M.A. (1989). *The Structural instability of Soils in the old and new lands AL-Hasa Oasis, Saudi Arabia*, (unpublished PhD dissertation), Universe of Salford.
- Al-ḥaḍarī, Yāsīn ‘Abd Allāh, al-‘Umayr, ‘Abd al-Raḥmān Aḥmad. (2014). *al-taghayyur fī namaṭ al-‘umrān al-rīfī fī qurā Muḥāfazat al-Aḥsā’*: Mu’ashshirāt wa-asbāb, *Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-‘Arabīyah*, 40 (155), p-p 271-304.
- Al-Ḥashshānī, Amḥammad alḥswny. (2020). *al-‘umrān al-rīfī ‘alā ṭarīq Barqah Ifrīqīyah khilāl al-‘aṣr al-Islāmī, qirā’ah fī al-mafāhīm wa-al-wazā’if*, *Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah wāltṭbyqyt-Kullīyat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm bi-al-Jāmi‘ah al-Asmarīyah al-Islāmīyah zlyn*, 34.

- Al-'Ubayd, 'Abd al-Raḥmān 'Abd al-Karīm .(1426 AH). *al-Mawsū'ah al-jughrāfiyah li-sharq al-bilād al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah* (Ed. 2), Vol. 2, Wizārat al-Thaqāfah wa-al-I'lām Nādī al-Miṭṭaqah al-Sharqīyah al-Adabī.
- Al-'Umayr, 'Abd al-Raḥmān Aḥmad .(1420h). *al-'umrān al-ḥaḍarī fi Muḥāfazat al-Aḥsā'* (unpublished PhD dissertation), Kullīyat al-'Ulūm al-ijtimā'īyah, Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd al-Islāmīyah, al-Riyād.
- Al-Jukhaydab, Musā'id 'Abd al-Raḥmān .(2008). *al-tanmiyah al-'umrānīyah al-rīfīyah bi-Miṭṭaqat al-Qaṣīm, Silsilat Dirāsāt jughrāfiyah al-Jam'īyah al-jughrāfiyah al-Sa'ūdīyah*, 15, Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, al-Riyād.
- Al-Maḍyān, Arīj 'Alī .(2011). *Anmāṭ al-sakan al-'ashwā'ī fi Madīnat Buraydah* (Unpublished Masters' Degree Thesis), Kullīyat al-lughah al-'Arabīyah wa-al-Dirāsāt al-ijtimā'īyah, Jāmi'at al-Qaṣīm.
- Al-Ṭāhir, 'Abd Allāh Aḥmad .(2008). *Madīnat al-Mubriz, Maṭābi' al-Ḥusaynī al-ḥadīthah, al-Aḥsā'*.
- Al-Ṭāhir, 'Abd Allāh Aḥmad .(2015). *al-rayy fi wāḥat al-Aḥsā'*, Maṭābi' Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, al-Riyād.
- Al-Waliy'ī, 'Abd Allāh Nāṣir .(2011). *al-Madkhal ilá al-jughrāfiyā al-ṭabī'īyah wa-al-basharīyah* (Ed. 6), Maktabat Jarīr, al-Riyād.
- Baker, A, R .(2022). *the Geography of Rural Settlements in Cooke*, Pergamon press, Oxford.
- Burton, R .(1995). *Travel Geography* (Ed. 2), Pitman Publishing, London.
- Carter, H .(1990). *Urban and Rural Settlement*, Longman, London.
- De Bijl, H, J .(1986). *Human geography, culture, social, and space*, John Wiley & Sons, New York.
- Douglas, Lan .(2021). *The Urban envenomation*, London.
- Husain, M .(1994). *Human geography*, Rawat Publication, Jaipur, pp:263-266.
- 'Īsá, Ṣalāḥ 'Abd al-Jābir .(1413 AH). Khaṣā'ish manāṭiq alālthām al-ḥaḍarī bi-al-Sa'ūdīyah, ma'a dirāsah khāṣṣah li-ḥālat (alhfwf wālmbrz), *Dārat al-Malik 'Abd al-'Azīz*, 4, p-p 70-129.
- Khudayr, 'Abbās 'Abd al-Ḥusayn .(2013). *al-Āthār al-bī'īyah lltws' al-'Umrānī 'alá isti'mālāt al-arḍ li-madīnat Baghdād, Majallat al'ādāb-Jāmi'at Baghdād*, 106, p-p 437-460.
- Leong, G.C . (1997). *Human geography* (Ed. 2), Oxford University Press, Oxford.

- Muḥammad ‘Alī Ḥasan, Majdī .(2016). Taghayyur Khaṣā’iṣ al-simāt al-rīfīyah bi-manāṭiq al-istiṣlāḥ al-zirā’ī bi-shamāl Gharbī Diltā al-Nīl, dirāsah taṭbīqīyah ‘alá qurá Filastīn wa-Ādam, *Majallat Kullīyat al’ādāb-Jāmi‘at al-Iskandarīyah*, 48, p-p 612-548.
- Muṣaylihī, Fathī Muḥammad .(1994). *Manāhij al-Baḥth al-jughrāfī*, Markaz Mu‘ālat al-wathā’iq, Shibīn al-Kawm, Miṣr.
- Roberts, B.K .(1977). *Rual settlements in Britain*, Dawson-Archan Book, Kant.
- Rogers, A, W .(1983). *Housing in progress in rural geography*, London.
- USGS: Hay’at al-Misāḥah al-jiyūlūjīyah al-Amrīkīyah .(2024). *bḥmyl al-mar’īyah al-faḍā’īyah llqmr al-ṣinā’ī Sentinel almltqth lhāḍrh al-Aḥsā’*, April 6th, 2024 AD.
- Wizārat al-Shu’ūn al-baladīyah wa-al-Qarawīyah. (1434 AH). *taqrīr al-waḍ‘ al-rāhin lhāḍrh al-Aḥsā’* (unpublished), Maktab al-Istishārī al-‘Abd al-Hādī wālm’ybd, Amānat Muḥāfazat al-Aḥsā’.

Biographical Statement

معلومات عن الباحث

Dr. Jawaher Al-Hatlan, is an Assistant Professor of Urban Geography, Department of Geography, College of Arts, King Faisal University. Dr. Al-Hatlan received her PhD degree in (2022) from Qassim University. Her research interests include urban development and urbanization, cities, rural and urban urbanism, sustainable development, urban heritage, planning and development, Land uses.

د. جواهر بنت محمد الهتلان، أستاذ مساعد في (الجغرافيا الحضرية) في (قسم الجغرافيا) (بكلية الآداب) في جامعة الملك فيصل (المملكة العربية السعودية). حاصلة على درجة دكتوراه الفلسفة في الجغرافيا البشرية من جامعة القصيم عام 2022. تدور اهتماماتها البحثية حول التنمية الحضرية والتحضر، المدن، العمران الريفي والحضري، التنمية المستدامة، التراث العمراني، التخطيط والتنمية، استخدامات الأرض.

Email: jhalhatlan@kfu.edu.sa

ملحق (1)**نموذج استمارة العمل الميداني**

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك فيصل

**بسم الله الرحمن الرحيم****أخي الكريم/ أختي الكريمة:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تنشأ لدى المواطن الذي يعيش فوق هذه الأرض الطيبة العديد من الاختيارات بما يخص موضع البناء للسكن الذي يجد فيه نفسه من خلال تحقيق رغباته وأمنيته، وآليات الانتقاء بين جملة المجاورات السكنية التي تزخر بها مدينتنا (الهفوف، والمبرز)، وفي الآونة الأخيرة اتجهت بعض الأسر للسكن في مزارعها لاعتبارات عديدة وهذه الاستمارة التي بين يديك تقيس واقع السكن الخاص بكم ضمن ممتلكات مزرعتكم، وتتعهد هذه الدراسة أن ما كُتب بين هذه السطور وأدلي به من استجابات لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشُّكر والتقدير.

أولاً- الخصائص المتعلقة بالسكن:

1. المساحة المخصصة للزراعة داخل أرضكم (200م²-350م²-400م²-أكثر من 600م²).
أخرى تذكر:
2. مساحة المبنى المخصص للسكن فقط (200م²-350م²-400م²-أكثر من 600م²).
أخرى تذكر:
3. المساحة الإجمالية للمزرعة: (.....م²).
4. تاريخ بناء المسكن: (قبل خطط التنمية 1390هـ/بعد خطط التنمية بعد عام 1390هـ).
5. تاريخ السكن في المسكن ما بين الأعوام: (1380-1400هـ/1401-1420هـ/1421-1443هـ).
6. ملكية المسكن بحدود الرقعة الزراعية (ملك-ميراث-هبة-وقف) أخرى تذكر:
7. نوع المسكن (قصر/ فيلا/ شاليه) أخرى تذكر:
8. إذا كان يسكن العمال في ذات المزرعة فما نوع سكنهم؟ (غرف-بيت شعبي-مبنى خارجي).
9. حالة المبنى (جيد-متوسط-سيء).

- هل تم ترميم المسكن؟ (نعم/لا) سيتم ترميمه قريباً).

10. عدد الغرف في المبنى (غرفتان- ثلاث- خمس) أخرى تذكر:

ثانياً- ما يتعلق بملكيات المزرعة:

11. هل تمارس بمحيط السكن الزراعة؟ (نعم-لا).
12. نوع المحاصيل المزروعة بالمزرعة (النخيل-الحمضيات-المحاصيل الموسمية) تذكر:
13. المرافق الملحقة بالمزرعة (اسطبل/ حظيرة للحيوانات/مسبح/ديوانيات) (استراحات)/ملاعب رياضية/مخازن/سكن عمال) يفضل التفصيل فيها
14. اعتماد المزرعة على المياه (عين/ مياه تحلية/بئر ارتوازي/أخرى) يرجى ذكرها.
15. الخدمات الملحقة بالمزرعة (الصرف الصحي/الكهرباء/الهاتف/إنارة الشوارع/تشجير الشوارع/أبراج الاتصالات/البريد).

ثالثاً- الملامح المرتبطة بمن يسكن في المسكن الحضري بالمزرعة:

جواهر محمد الهتلان، اتجاه سُكان حاضرة الأحساء بالسكن في مزارعهم داخل النطاق العمراني

16. المسافة التي تُقطع للوصول إلى أقرب مركز صحي بالكم () ممكن ذكر اسمه
17. طول المسافة إلى المستشفى المركزي بالكم () ممكن ذكر اسمه
18. المسافة التي تُقطع للحصول على أقرب خدمة سواء (تموين/الخدمات الشخصية) بالكم
19. المسافة التي تُقطع للحصول على أبعد خدمة سواء (تعليم/ترفيه) بالكم

رابعاً- خصائص المسكن السابق:

- اسم الحي السابق
- ملكية المسكن السابق (إيجار/ ملك/ ميراث) أخرى تذكر:
- نوع المسكن السابق (فيلا/ شقة/ بيت شعبي) أخرى تذكر:
- *حدد بالاختيار مرئياتك حول النقاط التالية بإحدى الخيارات الموجودة (موافق/موافق إلى حد ما/غير موافق).

البيان	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق
السكن بالمرزعة يعد خيارًا إجباريًا.			
السكن بالمرزعة يُعد بديلاً مناسباً عن السكن في الأحياء المكتظة بالسكان.			
كان عدم المقدرة على امتلاك الأرض في الأحياء القائمة سبباً مباشراً في اتخاذ المرزعة موطناً للسكن.			
يهيم السكن بالمرزعة متابعة أحوالها والوقوف على متطلباتها.			
السكن بالمرزعة يحقق العزلة والهدوء والبعد عن المؤثرات الجوية والانبعاثات الضارة.			
الدخل البسيط والمستوى المعيشي المتواضع كان سبباً رئيساً بالسكن بالمرزعة.			
الرغبة في سكن العائلة جميعها في مبنى واحد لا يتوافر إلا بمحيط المرزعة الواسعة.			
الاتجاه نحو السكن بالمرزعة يعد خياراً مناسباً بعد التقاعد.			
السكن بالمرزعة يحقق الحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية.			
السكن في المرزعة مع الأسرة الكبيرة يقلص الانقطاع في التواصل الاجتماعي.			
يحقق السكن بالمرزعة إمكانية استقبال الضيوف من خارج المحافظة وتهيئة السكن الملائم لهم.			
ينبئ المستقبل في ظل وجود الأبناء عن استغلال المساحات الزراعية وإحلالها بالمرافق والمسكن.			
يسهم السكن في المرزعة في تجنب الأبناء الاختلاط بالسلوكيات غير المرغوبة في الأحياء المكتظة بالسكان.			
النية في المستقبل هي تجميد الزراعة في مزرعتنا والبناء السكني لكل الأرض.			

			الرغبة مستقبلاً هي إدراج وتخطيط أرض المزرعة ضمن نطاق حاضرة الأحساء عند السماح بذلك.
--	--	--	-------------------------------------------------------------------------------------

خامساً- الخصائص الاجتماعية لرب الأسرة:

20. العمر (.....) عامًا.
21. الحالة الاجتماعية (متزوج/ أعزب/ أرمل/ مطلق).
22. المؤهل التعليمي (تعليم مدرسي/ جامعي/ فوق الجامعي) أخرى تذكر:.....
23. الحالة العملية (على رأس العمل/متقاعد).
24. مسمى العمل أو الوظيفة:
25. مكان العمل:
26. الوقت المستغرق في المتوسط للوصول من المزرعة إلى مكان العمل:.....
27. عدد أفراد الأسرة في السكن الزراعي:.....
28. حالة الدخل (منخفض/ متوسط/مرتفع).

جزيل الشُّكر لتعاونك في سبيل إنجاح هذه المهمة العلمية.